٥.٣

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٦ لغة

ترجمة: منير السعيداني
تصميم: ربيع محمصاني

النشرة الأخبارية

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

العدد ٣ من السلسلة ٥ – ايلول ٢٠١٥

GD

السلطة والمبدأ

والدن بيلو

العلم الاجتماعي والديمقراطية

ديانكار غوبتا

حلقة نقاشية دولية حول العمل الرعائي

بريجيت أولنباشر، مايكل د. فين، هيلدغارد ثيوبالد، ويايوي سايتو، رولاند آتزموللر، بريجيت أولنباشر، آلموت باشنغر، فابيان ديسيو، وبيرجيت ريغراف، مونيكا بودوسكي، سيباستيان شيف، دانيال فيرا روخاس، إيلينا مور، جيريمي سيكنغس

علم الاجتماع اليوم

› اتجاهات جديدة في علم الاجتماع الروسي
› مغامرات علم الاجتماع التشيكي
› برنامج للعلم الاجتماعي على مستوى عالمي
› المهن من منظور دولي
› شكرا ناشو

> الافتتاحية

مزيدًا من العموميّة، مزيدًا من المقارنات

ينبدأ هذا العدد بنصين من آسيا أحدهما من الفيليبين والثاني من الهند كتبهما مثقفان عموميا مرموقان. يقتفي والدن بيلو (Walden Bello) أثر علماء اجتماع خاضوا غمار السياسة. وقد كانت حوار كوني قد حاورت على سبيل المثال فرناندو أنريكي كاردوزو (Fernando Henrique Cardoso) الذي كان رئيسا للبرازيل (حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة ٣) ونيكولاس لينش (Nicolás Lynch) الذي كان وزيرا للتربية في البيرو (حوار كوني، العدد ٢ من السلسلة ٤). يصف بيلو في هذا العدد التوترات والتسويات التي خاضها لدى تمثيله الحزب الفيليبيني المعارض آكابيان في البرلمان. بوصفه كاتبا مهمّا في التنمية العالمية، لبيلو تاريخ طويل من التدخلات الشجاعة بدءا من ظهوره في البنك الدولي مرورا باكتشاف تعاون البنك مع ديكتاتورية ماركوس وصولا إلى كشفه فظاعات الحزب الشيوعي الفيليبيني عندما كان عضوا فيه. عالم الاجتماع الهندي ديبانكار غوبتا (Dipankar Gupta) نوع آخر من المثقف العمومي، أكاديمي غزير الإنتاج وفي الآن ذاته عضو مرموق في أهم منظمات التنمية واللجان القومية التي قرّبته من مراكز السلطة. وهو هنا يستكشف الارتباط شديد القرب بين الديمقراطية والعلم الاجتماعي.

والدن بيلو، عالم اجتماع دولي مجدد، يعلق على تحديات و و خيبات أمله اثر المشاركة في السياسة و يشرح أيضا حيثيات استقالته من البرلمان.

نتابع في العدد البحوث حول الالتزام العمومي بحلقة نقاشية حول واحد من أكثر مشاكل عصرنا إلحاحا، وإن لم يزل علم الاجتماع متأخرا في استكشافه، وهو تنظيم العمل الرعائي. تقارن المقالات التي جمعتها بريجيت أولنباشر (Brigitte Aulenbacher) التي لا تكل، ضغوط إضفاء الصبغة التجارية على رعاية الأطفال وكبار السن في النمسا وألمانيا والسويد واليابان وأستراليا والشيلي وكوستاريكا وجنوب أفريقيا. من الجيّد أن نرى لجان البحث في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) وهي تغذي مثل هذا البحث المقارن.

ديبانكر غوبتا، عالم اجتماع هندي معروف و مفكر عام يدرس العلاقة بين العلوم الاجتماعية و الديمقراطية.

يشير نصان لاكاديميْن شابّين إلى اتجاهات جديدة في علم الاجتماع الروسي. يرفع مخبر علم الاجتماع العمومي في سان بترسبورغ التحدي في وجه تقليديْن سائدين هما «أداتية» سياسة البحث المتّبعة بطلب من الدولة أو من شركات الزبائن و«استقلالية» المهنيين الذين يهرعون إلى عتمة الخصوصية. يتّبع مخبر علم الاجتماع العمومي طريقا ثالثة أساسها الالتزام النقدي وبناء التعاون مع المجتمع المدني من دون التضحية بالصرامة العلمية. الإسهام الروسي الثاني نص يحلل صورا التقطت لإقليم في سان بترسبورغ لا يزال يحتفظ بالعمارة الاشتراكية للحقبة السوفياتية الأولى. الوقت مثالي في مناسبته للجيل الجديد من علماء الاجتماع حتى يستعيدوا ذلك الخيال الذي دفع إلى الأمام بأكبر تجارب القرن العشرين الاجتماعية وأكثرها مأساوية.

بريجيت أولينبيشير،عالمة اجتماع أسترالية رائدة،تقوم بجمع مجموعة من الأبحاث في نسق عمل رعاية حول العالم.

لنا في هذا العدد ثلاث مساهمات مهمّة من جمهورية التشيك هي دراسة لرعاية المربيات التشيك للأطفال في إنكلترا، وعرض عمومي حول هجرة الغجريين الروم، وعرض حول مصاعب التدريس المنزلي. كما يحوي العدد أعمدة خاصة حول الحركة النقابية في الصين ودراسة مقارنة للمهن وعرضا لبرنامج جديد لتطوير العلم الاجتماع على مستوى كوني.

وأخيرا نودع وداعا حارا خوسي إيغناسيو ريغيرا (José Ignacio Reguera,) المعروف باسم ناتشو الذي كان دعامة لمكتب ج ع اج على امتداد ثلاثة عقود والذي تفضل بإدخالنا إلى عصر القرن الواحد والعشرين الإلكتروني. وبنفس المناسبة نرحب بفريق التحرير الإندونيسي الذي سيتولى إنتاج حوار كوني في لغتها السادسة عشرة (١٦).

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٦ عشر لغة على موقع ج د ع اج ISA website.
ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي.
محرر مشارك: غاي سايدمان.

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ساري حنفي، فينيتا سينها، بنيامين تيجيرينا، روزماري بابرت، إيزابيلا بارلينسكا، ديلاك سيندوغولو، فيلومين غوتييرز، جون هلموود، غيارمينا جاشو، كالينا كانيران، مارينا كوركيشيان، سيمون مابادمينغ، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتنبار، سيلي سكالون، ساواكو شيراهاسي، غرازينا سكابسكا، إيفانجيلا تاستسوغولو، شين شون يي، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريزا غالي، ريناتا باريتو بريتورلان، أنجيلو مارتينس جدونيور، لوكاس آمارال، رافائيل دو سوزا، بين آلفيس.

كولومبيا: ماريا خوسي آلفاريس ريفادوللا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو، كاترين غايتان سانتاماريا.

الهند: إيشوار مودي، راشمي جين، براغيا شارما، جيوتي سيدانا، نيدهي بانسال، بانكي باتناغار.

أندونيسا: لوسيا راتيه كوسومادیوي.

إيران: ريحانة جافادي، عبد الكريم بستاني، نيابيش دولاتي، محسن رجبي، فائزة إسماعيلي، وحيد لانجنزاد.

اليابان: ساتومي ياماموتو، هيكاري كوبوتا، هاتسونا كوروساوا، ماساهيرو ماتسودا، يوكا ميتاني، آياكا أوغورا، هيروتاكا أوماتسو، فوما سيكيغوشي.

كازخستان: آيغول زابيروفا، بيان سماغنبيت، غوليم دازانوفا، دورنبيك كوليمينوف، ألميرا أوتار، رمضان صاليخانوف، عادل رودينوف، نورلان بايغابيل، غاني مادي، آنار بيليمبايفا، غاليزاهانوفا زولدوز.

بولونيا: آدم موللر، آنا وانزيل، جاكوب بارزيويسكي، جوستينا كوشينسكا، جوستينا زيلينسكا، كاميل ليبينسكي، كارولينا ميخايلويسكا، كريستوف غوبانسكي، ماريوس فيكيلزتيان، مارتينا ماشيوش، ميخولاي ميرجويسكي، باتريسيا بينداراكويسكا، فيرونيكا غاويرسكا، صوفيا بينزا.

رومانيا: كوزيما روغينيش، كورينا براغورا، أندريا آكاساندري، رومانا كانتاراجيو، ألكسندرو دوتو، ركساندرا يورداش ميهاي بوغدان ماريان، أنجليكا مارينسكو، آنكا ميهاي، مونيكا نادراغ، بالاز تليغدي، إيليزابيتا توما، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، آسيا فورونكوفا.

تايوان: جينغ ماو هو.

تركيا: غول تسوبارسيوغولو، إيرماك إيفرين.

مستشار إعلامي: غوستافو تانيغوتي.
مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: مزيدا من العمومية مزيدا من المقارنة ٢

السلطة والمبدأ: تقلبات عالم اجتماع في البرلمان،
بقلم والدن بيلو، الفيليبين ٤

العلم الاجتماعي والديمقراطية: انجذاب انتقائي،
بقلم ديبانكار غوبتا، الهند ٧

>حلقة نقاشية دولية حول العمل الرعائي:

آفاق كونية للعمل الرعائي،
بقلم بريجيت أولنباشر، النمسا ١٠

إعادة بناء سوق العمل الرعائي في أستراليا،
بقلم مايكل د. فين، أستراليا ١٢

الرعاية طويلة الأمد: مقارنة بين السويد واليابان،
بقلم هيلدغارد ثيوبالد، ألمانيا، وايوي سايتو، اليابان ١٤

الوجه المتغير للعمل الرعائي في النمسا وألمانيا،
بقلم رولاند آتزموللر، بريجيت أولنباشر، آلموت باشنغر، فابيان ديسيو، النمسا،
وبيرجيت ريغراف، ألمانيا ١٦

العمل الرعائي في المنزل في ظل ظروف هشة في الشيلي، كوستا ريكا وإسبانيا،
بقلم مونيكا بودوسكي وسيباستيان شيف، سويسرا، و. دانيال فيرا روخاس، الشيلي ١٩

توفير الرعاية في جنوب أفريقيا،
بقلم إيلينا مور وجيريمي سيكنغس، جنوب أفريقيا ٢١

>اتجاهات جديدة في علم الاجتماع الروسي

علم الاجتماع في محيط مناوئ،
بقلم مخبر علم الاجتماع العمومي، روسيا ٢٣

مقال حول صورة: المُثل الاشتراكية في المعمار السوفياتي المبكر،
بقلم ناتاليا تريغوبوفا وفالونتين ستاريكوف، روسيا ٢٥

>مغامرات علم الاجتماع التشيكي:

هجرة المربيات بوصفها طقس عبور،
بقلم سوزانا سكيراكوفا بوريكوفا، جمهورية التشيك ٢٨

الدراسة في المنزل: الحرية والسيطرة في التربية التشيكية،
بقلم إيرينا كاسابا روفا، جمهورية التشيك ٣٠

استعادة ذكرى العمال الروم في جمهورية التشيك
بقلم كاترينا سيديروبولو جانكو، جمهورية التشيك ٣٢

>أعمدة خاصة:

ملاحظات ميدانية: المشهد المتغير للسياسات العاملية الصينية،
بقلم ليفينغ لين، الولايات المتحدة الأمريكية ٣٤

صياغة برنامج للعلم الاجتماعي على مستوى عالمي،
بقلم إيركومنت تشيليك، ألمانيا ٣٦

المهن من منظور دولي: فتح علبة الأسرار،
بقلم إيلين كوهلمان، السويد، توبا آغارتان، الولايات المتحدة، خافيير بابلو هيرمو، الأرجنتين،
إيلينا إيرساكايا سمينوفا، روسيا، مونيكا مينغوير، ألمانيا، شاون روغانانو ديبي بونان، جنوب
أفريقيا، فيرندا ب. سينغ، الهند. ٣٨

شكرا ناشو،
بقلم ايزابيلا بارلينسكا، اسبانيا ٤٠

> السلطة والمبدأ: تقلّبات عالم اجتماع في البرلمان

بقلم والدن بيلو (Walden Bello)، أستاذ متميز، جامعة الفيليبين في ديليمان، وعضو سابق بمجلس الممثلين الفيليبيني، ٢٠٠٩-٢٠١٥

والدن بيلو

والدن بيلو، عالم الاجتماع الفليبيني، ذو صيت دولي فائق بوصفه اكاديميا ومثقفا عموميا. نشر كتبا مهمة حول التنمية والسياسة، من ضمنها كتاباه الدولة المناهضة للتنمية (٢٠٠٤) حروب الغذاء (٢٠٠٩)، وكتابه الحديث دعامة الرأسمالية الأخيرة؟ نقض العولمة في زمن التقشف (٢٠١٣). وفضلا عن كونه أستاذا في جامعة الفيليبين، أدار بيلو في الولايات المتحدة معهد «سياسات الغذاء والتنمية (الغذاء أولا)» خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ وكان المدير المؤسس في بانكوك لمعهد «الجنوب الكوني عن قرب».هو مساهم دائم في أعمدة صحفية على امتداد العالم وحاصل على العديد من الجوائز الدولية بما فيها Right Livelihood Prize (المعروفة كذلك بجائزة نوبل البديلة) و Outstanding Public Scholar Award (جائزة الاكاديمي الممتاز). في مقاله التالي هو يصف تجاربه وخياراته الصعبة بوصفه عالم اجتماع يمارس السياسة حيث كان الممثل الرئيس للحزب الفيليبني المعارض آكبايان، في مجلس الممثلين الفيليبيني. كان الأستاذ بيلو متحدثا في جلسة عمومية ضمن مؤتمر علم الاجتماع للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في يوكوهاما (تموز- يوليو ٢٠١٤). ويمكن العثور على صيغة مطولة من مقاله هذا على صفحات Global Express[1].

خلال غالب فترات حياتي كنت عالم اجتماع ومناضلا. سنة ١٩٧٥، ولما تزل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع التي أحرزتها من جامعة برينستون نَضِرَةً، انغمست في نضال استغرق مني كامل وقتي، خصته بدايةً من أجل الإطاحة بدكتاتورية ماركوس في الفيليبين حينما كنت عضوا في الجناح الأممي للجبهة الوطنية الديمقراطية السرّية، ثم بوصفي مناضلا ضد العولمة التي تقودها الشركات الكبرى. من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٩ درّست علم الاجتماع في جامعة الفيليبين في ديليمان ثم وفي سنة ٢٠٠٩ صرت ممثلا لحزب سياسي تقدمي في مجلس الممثلين الفيليبيني.

بنى الحزب الذي إليه انتميت، آكبايان، لنفسه هوية تقدمية من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٩ معبّرا عن فكره المعارض من خلال مقترحات شملت مشروع قانون الصحة الإنجابية، وجهود الإصلاح الزراعي، ومبادرات من أجل إنهاء التمييز ضد مجموعات السحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية (LGBT) ، ومدّ الحق في التصويت الغيابي ليشمل الفيليبينيين القاطنين في ما وراء البحار ، وتطوير أمان العمال، واعتماد سياسة إسكان اجتماعي لفائدة فقراء المناطق الحضرية.

سنة ٢٠٠٩ ناقش الحزب ما إذا كان عليه أن يساند مرشح الحزب الليبرالي (ح ل) لرئاسيات ٢٠١٠ وهو السؤال الذي صار مَدَاره ما إذا كان يمكن الوثوق به في تنفيذ برنامج إصلاحي. ولئن رجحوا أن المرشح الليبرالي لن يدفع في اتجاه إعادة توزيع الثورة، وفي اتجاه الديمقراطية التشاركية أو الدفاع عن السيادة الوطنية، فقد كان أغلب مؤيدي آكابيان يؤمنون أن الليبراليين سيدعمون الحوكمة الرشيدة أو مكافحة الفساد، ذلك المطلب الرئيس، باعتبار الآثار الجارفة للفساد في ديمقراطيتنا.

ولكن ولئن كانت أجندا ح ل المكافحة للفساد حاسمة فقد كنا ننتظر كذلك من مرشحه أن ينظر بإيجابية إلى مكونات أخرى في أجندتنا وعلى الأخص الإصلاح الزراعي وإصلاح نظام الصحة الإنجابية. بحلول ٢٠١٠ صار مشروع قانون الصحة الإنجابية الذي لطالما أثار الجدل في قلب الجدل البرلماني فيما كان قانون للإصلاح الزراعي، وهو كذلك واحد من أهم انشغالات حزبي، لا يزال على قائمة الانتظار بل إننا كنا نأمل في الدفع أكثر في قضايا محورية أخرى من ضمنها سياسة خارجية مستقلة وإبطال قانون التملك الآلي الذي يجل خدمة الدّيْن الخارجي والداخلي ونقض الإجراءات النيوليبرالية في التجارة والمالية والاستثمار.

انتخب مرشح ح ل بينينيو سيميون آكينو الثالث (ابن الرئيسة الإيقونية السابقة كورازون آكينو والشهيد بينينيو آكينو) رئيسا سنة ٢٠١٠. وعلى امتداد السنوات الخمس الماضية غنمتُ تجربة مباشرة في التعامل مع الفرص والإكراهات التي تتولد عن المشاركة في تحالف يهيمن عليه سياسيون ليبراليون وتقليديون فتكون على طريق تقدمي.

> الانتصار على الجبهة الثقافية

لطالما طمح التقدميون الفيليبينيون إلى برامج تخطيط عائلي تدعمها الحكومة من أجل مجابهة الفقر وقضايا الصحة الإنجابية لدى النساء. مع حلول سنة ٢٠١٠، وعندما تسلمت الإدارة الجيدة المقاليد كان حزبي وتقدميون آخرون يواصلون على العمل على إدارج مشروع قانون الصحة ضمن الأجندا التشريعية على امتداد ١٢ سنة. وعلى الرغم من المعارضة الشرسة لكنيسة الروم الكاثوليك القوية تمكن التقدميون من بناء تحالف متعدد الطبقات أعاد تأطير القضية في صيغة حقوق إنجابية وصحية للنساء. كانت تلك حجة موفقة استخدمت بمهارة لا على المستوى العقلاني فحسب بل على المستوى الرمزي كذلك من خلال النشر الاستراتيجي لصور برلمان تهيمن عليه كليا هَرَمية ذكورية ويسيطر على خيارات النساء. مع حلول سنة ٢٠١٢ توفقنا في دق إسفين بين المؤسسة الإيديولوجية المحافظة وجزء من النخبة الحاكمة والطبقة الوسطى التي كانت عادة تحت نفوذها وصار المشروع قانونا.

> الإصلاح الزراعي: الحقائق الطبقية العنيدة:

ولكن الإصلاح الزراعي جسد أما أعيننا مصاعب السياسة التحالفية وعلى الأخص حول قضايا ذات مساس بالمصالح الطبقية. فعلى الرغم من كون جهود الإصلاح المتعلق بالأراضي في الفيليبين تعود إلى بدايات السنوات ١٩٦٠ فإن مظاهر كثيرة من التفاوت الحاد لا تزال باقية. وخلال السنوات ١٩٧٠، واجه برنامج الإصلاح المتعلق بالأراضي الذي وضعته دكتاتورية ماركوس مقاومة مُلاّك الأراضي، ولذلك وضع على الرف. وعلى أثر سقوط ماركوس سنة ١٩٨٦، أطلقت إدارة الرئيسة كورازون آكينو مشروعا طموحا لإعادة توزيع ما يناهز ١٠,٣ مليون هكتار في استجابة جزئية للانتفاضة الريفية لجيش حزب الشعب الجديد. ولكن المجلس الواقع تحت هيمنة مُلاّك الأراضي أوجد مهربا من القانون يَقْصُر فعليا إعادة التوزيع على الأراضي العمومية تاركا أراضي الملكيات الخاصة الأكثر خصبا من دون مساس.

خلال سَنَتِي الأولى في المجلس، شارك آكبايان بنجاح في رعاية قانون إصلاح زراعي جديد (CARPER) يوفر ما يكفي من الاعتمادات لحيازة الأراضي ويسمح بتدارك منافذ التهرب القانوني. نجح المشروع لأن عدد ملاك الأراضي في المجلس تناقص إلى حد كبير فيما عادت الحركة الشعبية من أجل العدالة الزراعية إلى الحياة تحت وقع الكهربة التي ألحقتها بها مسيرة الفلاحين التي قطعت ١٧٠٠ كلم من جزيرة ميندناو إلى القصر الرئاسي.

ولكن، وحتى بعد تمرير قانون قوي التأثير، فإن وجود القوة السياسية ضروري لوضعه موضع التنفيذ. ومنذ تمرير القانون ترك الإهمال الرئاسي وعدم الرغبة في مواجهة ملاك الأراضي ما يناهز ٧٠٠,٠٠٠ ألف هكتار قابلة للإدراج في تطبيق القانون من دون مساس، أغلبها من الملكية الخاصة وبما في ذلك البعض من أخصب أراضي البلد الزراعية. انتهى الإصلاح الزراعي إلى التوقف حيث أحبطته مقاومة ملاك الأراضي، والإهمال الرئاسي والوَجَل البيروقراطي. كان رفض الرئيس الإصلاحي لإقالة مسؤول الإصلاح الزراعي الوَجِل وغير الكفء مضافا إلى الموقف المتخاذل للرئيس ذاته من الإصلاح من العوامل التي دفعت بي إلى الاستقالة في مارس آذار ٢٠١٥.

> انهيار الحوكمة الرشيدة

دعوني ألتفتْ أخيرا إلى تجربة حزبي في الدفاع عن الحوكمة الرشيدة. كان الوعد بأن تكون إدارة ح ل جادة في مقاومة الفساد هو السبب الرئيس الذي جعل آكبايان يلتحق بالتحالف الإصلاحي سنة ٢٠١٠. خمس سنوات بعد ذلك، كانت هذه القضية هي التي عجّلت باستقالتي.

اتسمت سنوات إدارة آكينو الأولى بحملة من أجل الحوكمة الرشيدة. بصفتي الممثل الرئيس لآكبايان في المجلس، كان من المثير بالنسبة إليّ أن أكون طرفا في هذا الاندفاع الإصلاحي بما في ذلك ملاحقة الرئيسة السابقة غلوريا ماكاباغال آرروبو بتهمة استشراء الفساد. وقد أوّل الكثيرون، بمن فيهم أنا، انتخابات ٢٠١٣ على أنها تصويت ثقة في الإدارة الليبرالية.

ولكن شهر العسل لم يدم. للنظام السياسي الفيليبيني مؤسسة تدعى «برميل الخنزير» أو «صندوق المساعدة على التنمية ذات الأولوية» (ص م ت أ) موروثة عن الحقبة الاستعمارية الأمريكية يمكن من خلالها للرئيس أن يمنح مقدارا معينا من المال لكل عضو في المجلس يمكن له أن يستخدمه في مشاريع تقام لصالح جمهور دائرته الانتخابية. وسرعان ما علمنا أن جتنيت ليم نابولس، الفاعلة السياسية الماهرة، أسست منظمات وهمية أمكن من خلالها للمشرّعين أن يستخدموا أموال ص م ت أ المرصودة للمشاريع الإنمائية والخدمات

>>

الاجتماعية لخاصتهم هم مع اقتطاع نابولس مقدارا لنفسها لقاء خدماتها.

أثار «تحيّل نابولس» استياءا واسع النطاق ونادى الكثيرون بإلغاء ص م أ ت. اعتقدت اعتقادا راسخا أن حزبي سينسجم مع مبادئه فينضم إلى المناداة بإلغاء ص م ت أ ويرفض أن يكون أداة يستخدمها الرئيس لقاء الأموال التي رصدها له، ولكن ما راعني إلا واقتراحي يلقى هزيمة قاسية خلال اجتماع قيادي. وبعد مدة قصيرة اندلعت فضيحة أخرى تخص صندوقا رئاسيا سريا به بلايين البيسو، تحت مسمى «برنامج تسريع الاعتماد». من خلال تلاعبها غير الشفاف وغير القابل للمحاسبة وغير المسؤول بالأموال العمومية، كانت الإدارة تنخرط في ذات النوع من السلوك التي كانت تتهم به الإدارة السابقة لها. وعندما حكمت المحكمة العليا بلادستورية البرنامج شعرت أن وقت قيام الرئيس بفعل حاسم قد حان.

ولكن عندما ناديت داخل حزبي بأن يُطلب من الرئيس أن يُقِيل المسؤولين المُورّطين عارض البعض من الزّملاء محتجين بأن ذلك لن يزيد الرئيس إلا عنادا وهي الإجابة الجَبْرِيّة التي اعتبرتُها غير جديرة بحزب تقدمي. وعندما بئست من قيادة حزبي كتبت إلى الرئيس مباشرة محاججا، بوصفي مواطنا يهمه الأمر، بأن على الرئيس أن يطرد وزير الميزانية بسبب «تبديده السريع، غير المسؤول والفائق لكل الحدود للمال العمومي». كتبت إلى الرئيس بأن «البرنامج خلق ذلك النوع من الزبونية الرئاسية المناهضة بالضبط للفصل بين السلط الذي أراد الدستور أن يُرسيه» من خلال منح السلطة التنفيذية إمكانية النفوذ المالي على أعضاء الحجرة والمجلس.وأثارت رسالتي توترات داخل قيادة أكابيان حيث حاجج غالب الأعضاء بأن لا حق لي في مراسلة الرئيس فرديا. وقيل لي إن تبعية وجهات نظري الشخصية لموقف الحزب هي ثمن كوني أكثر وجوه الحزب تمثيلية له.

وفيما كانت مناقشتنا الحزبية مستمرة، شهدت الإدارة انهيارا آخر حيث انطلقت في ٢٥ جانفي يناير ٢٠١٥ فرقة مكافحة للإرهاب إلى مهمة في ميندناو من دون تخطيط محكم ونتج عنها موت ٤٤ من عناصر قوات الشرطة الوطنية الخاصة بمعية ١٨ من مقاتلي الجبهة الإسلامية لتحرير مورو التي كانت الحكومة حينها تتفاوض معها حول إمكانية إبرام اتفاق استقلال ذاتي.

جسدت «غارة ماماساباناو» الحوكمة غير الرشيدة على ثلاث مستويات. فقد رفض الرئيس أولا أن يتحمل مسؤولية عملية كان هو من أمر بها خارقا بذلك مبدءا أساسا من مبادئ القيادة الرئاسية، وهو قد منح ثانيا قيادة العملية إلى صديق له في قيادة الشرطة الوطنية كان قد أوقف لأحكام بتهم الفساد أوقعها عليه أمين المظالم في البلد، وهو أمر ثالثا بمهمة تتناسب والأولويات الأمريكية لا وأولويات الفيليبين وهو على تمام العلم أن أي هفوة ستتسبب في نسف مفاوضات السلام الحيوية. باسم الحوكمة الرشيدة طالبتُ الرئيس بتحمل مسؤوليته كاملة في الفضيحة وفي كشف كل أبعاد الغارة وعلى الأخص دور الولايات المتحدة فيها.

وعلى وقع اشتداد حدّة أزمة سلطة الإدارة طلبت من آكبيان أن يدفعوا في اتجاه الإصلاح. في ضوء الموقع الأخلاقي المهتز للرئيس، كنت أعتبر أنه علينا أن نضغط عليه لا فقط من أجل أن يتحمل مسؤوليته في الغارة المأساوية بل وكذلك في إقالة المسؤولين الفاسدين وغير الأكفاء وغير المسؤولين بما يعيد تعزيز برنامج الحوكمة الرشيدة المتقادم. رفضت قيادة الحزب.

وباعتبار عدم قبولي بدعم رئيس رفض أن يتحمل مسؤولية المأساة وواصل في حماية أصدقاء له غير أكفاء وفاسدين صارت استقالتي من صفتي ممثلا لحزب آكابيان في مجلس الممثلين محتمة. وعلى أساس قناعتي بأن قيادة الحزب كانت على خطأ تيقنت كذلك من استحالة مواصلتي خدمته بصفتي ممثلا له ما لم أكن موافقا على موقف أساس من مواقفه مثل مواصلة مساندة الرئيس. لم يطلب مني أحد الاستقالة شخصيا ولكن مدوّنة سلوك الحزب كانت واضحة، واستقلت يوم ٩ مارس ٢٠١٥.

> دروس أساسية:

من خلال هذه القصّة، ألقي الضوء على الدروس التي استخلصتها من متابعتي الدفاع عن قضايا ثلاث: الصحة الإنجابية، والإصلاح الزراعي والحوكمة الرشيدة.

جسّد الكفاح من أجل الصحة الإنجابية الطريقة التي بها توفر القضايا الثقافية حلبة يمكن فيها للأجندا التقدمية أن تتقدم من خلال بناء حصيف للتحالف واستراتيجيات خطابية ملائمة. في الصراع من أجل المخطط العائلي كانت القوى المساندة للصحة الإنجابية قادرة على خلق تشققات في الطبقات العليا والمتوسطة من خلال إعادة موقعة سردية الرقابة على التزايد السكاني باستخدام خطاب حول الحقوق الإنجابية للنساء وهو ما ساعد على خلق مجال لمرور القانون على الرغم من المعارضة المتعصبة.

ذكّرتنا تجربة الإصلاح الزراعي بمدى عسر الانتصار في الهجوم المباشر على بُنى اللامساواة في سياق مناخ سياسي غير ثوري. فعلى الرغم من تمكن القوى التقدمية من صياغة تشريع قوي فإن بُنى اللامساواة الزراعية ظلّت قوية بفضل تزاوج بين إهمال رئاسي ووَجَل بيروقراطي ومقاومة ملاك الأراضي.

يهب لنا المثال الثالث، عنيْتُ الكفاح من أجل الحوكمة الرشيدة، كنزا من الدروس على الرغم من أنه خلف آثارا شخصية وسياسية محزنة. يتمثل أحد الدروس في أن التحالفات ديناميكية حيث أمكن في هذه الحالة لتحالف من أجل إصلاح ما أن يتطور في إلى شيء مُغاير. ثاني الدروس هو أن على الحزب التقدمي أن يعيد على الدوام تقدير مشاركته في التحالفات إذ لكل حزب مصالحه بما في ذلك المواقع الإدارية أو النفوذ داخل تحالف ما ولكن تلك المصالح يمكن أحيانا أن تكون في تعارض مع قيَم أساسية. في مثل هذه اللحظات الدقيقة يتوجب على حزب يساري أن يضمن سيادة القيم إذا ما كان عليه أن يحافظ على نزاهته.

الدرس الثالث مفاده أنه يمكن لاختلافات عميقة في الرأي أن تظهر بين الأحزاب وممثليهم البرلمانيين. في مثل هذه اللحظات يكون على التقدميين أن يتبعوا ضمائرهم حتى وإن عنى ذلك أن يعارضوا حزبهم ذاته. أن تكون تقدميا يعني تصور المجتمع على أساس المساواة والعدالة والتضامن والسيادة وامتلاك برنامج سياسي يمكّن من تحقيق هذه الرؤية، ولكنه يعني كذلك إبراز موقف إيتيقي وأخلاقي. ربما كانت نقطة تمييز التقدميين الحقيقيين الماسكين بمسؤوليات عمومية هي سلوكهم الأخلاقي. بالنسبة إليّ أنا، يعني وجودُ تقدميّ في أروقة السلطة أوّلَ ما يعني حفاظَ المرء على مبادئه وقيمه وإن عنى ذلك فقدانه لموقعه أو ممتلكاته أو حياته.

توجه المراسلات للكاتب على العنوان <waldenbello@yahoo.com>

[1] http://isa-global-dialogue.net/power-and-principle-the-vicissitudes-of-a-sociologist-in-parliament-july-4-2015/

العلم الاجتماعي والديمقراطية: انجذاب انتقائي

بقلم ديبانكار غوبتا (Dipankar Gupta)، جامعة شيف نادار، نيودلهي ، الهند[1]

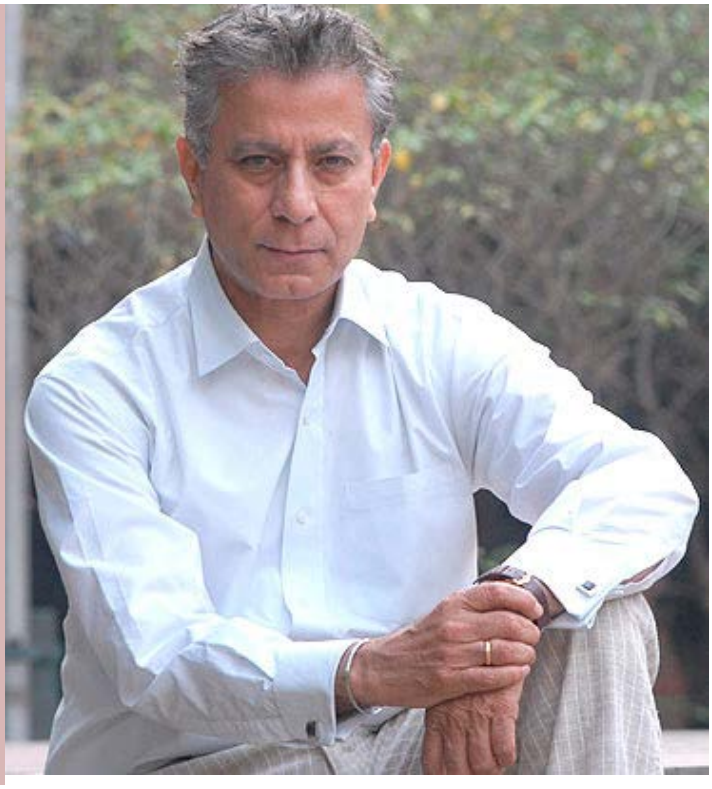

ديبانكار غوبتا

ديبانكار غوبتا عالم اجتماع هندي مرموق ومثقف عمومي قيادي. هو أستاذ ورئيس لمركز «الشؤون العمومية والنظرية النقدية» في جامعة شيف نادار في نيودلهي. على امتداد ما يناهز الثلاثة عقود درّس علم الاجتماع في جامعة جواهر لال نهرو. في ثمانية عشر كتابا ألفها كتب عن عدد واسع من المواضيع ذات الصلة بالتحول ما بعد الاستعماري في الهند. آخر كتبه الذي يحمل عنوان «الثورة من فوق: مستقبل الهند والنخبة المواطنة» يحاجج بأن الديمقراطية تتقدم من خلال تدخلات من فوق. هو كاتب عمود قار في The Times of India وكذا في The Hindu وهو منخرط في الشأن العام من خلال المشاركة في العديد من المؤسسات بما فيها «الهيئة القيادية في بنك الاحتياطي الهندي» (Reserve Bank of India) و«البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية» (National Bank for Agriculture and Rural Development). عمل أستاذا زائرا في تورنتو وباريس ولندن وكان زميلا في العديد من جامعات الولايات المتحدة. تلقّى العديد من الجوائز التكريمية ومنها أنه مُنح سنة ٢٠١٠ وسام فروسية الفنون والآداب (Chevalier of the Order of Arts and Letters) من الحكومة الفرنسية. يمكن العثور على صيغة أكمل من مقاله هذا على Global Express[2].

أليس من الملحوظ أن العلوم الاجتماعية بما في ذلك الفلسفة لا تزدهر إلا في المجتمعات الديمقراطية؟ لقد أحرز البعض من أغنى دول العالم مثل العربية السعودية والصين وروسيا مثلا تقدما كبيرا في العلوم الطبيعية ولكن العلوم الاجتماعية فيها في وضع يرثى له. يمكن للصين وروسيا أن تجمع بنجاح تقدما في الإلكترونيات والفيزيائيات والطب والنقل ولكن إذا ما تعلق الأمر بعلم الاجتماع وبالعلوم السياسية والاقتصاديات وحتى بالتاريخ تتداعى الدولتان إلى الفشل. أفيكون البحث في العلوم الاجتماعية مقتصرا على الديمقراطيات؟ وإن كان الأمر على هذا النحو فما سبب ذلك؟

اعتبر البعض أن ما يبدو واضحا من الانجذاب بين الديمقراطية والعلوم الاجتماعية يخفي نوعا من الانحياز الأكثر سطحية ذلك أن ذلك الارتباط الظاهر هو في الحقيقة نتاج لثقافة غربية مخصوصة. ألا تبدو العلوم الاجتماعية محايدة ثقافيا إلا عندما تنحصر حقا في مشاغل أوروبية أو أمريكية؟ لقد طور العديد من نقاد العلوم الاجتماعية غير الغربيين مقولات ذات مصدر أهلي على أنها تصحيح يتضمن الدعاوى الكونية للعلوم الاجتماعية. ولكن هذا المقاربة تنسى أن العلوم الاجتماعية لم تتطور إلا حديثا، حتى، في أوربا وأمريكا. ذات تاريخ كانت هذه المعارف جديدة في هذه الجهات من العالم هي أيضا ولم تستجلب أية واحدة من قواها التحليلية من أوربا القروسطية أو حتى من أوروبا القرون الوسيطة المتأخرة.

قبل وجود الديمقراطية، لم يكن ظرف البحث في العلوم الاجتماعية متوفرا كما لم تكن متوفرة هذه الأنواع من المعطيات، وهي المادة الخام للعلوم الحديثة في الاجتماع والسياسة والاقتصاد. وُلدت العلوم الاجتماعية عندما ظهر سياق جديد وعندما صارت تشكيلة جديدة من الوقائع ذات دلالة وهما القوتان المحركتان التوأمان اللذان دفعا بنماء العلوم الاجتماعية.

طالما تمثلت المعرفة في معتقدات تمتد من فوق، سواء أكان مصدرها الكنيسة أم الدولة، فإن الصبغة الدنيوية لا تطرح، منتظرة في الكواليس إلى أن يتمكن الفرد من التساؤل: «قبل أن أومن بما تقول، أقم لي عليه الدليل». الصبغة الدنيوية بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية أساسية لأننا ندرس الناس في

>>

حركتهم. لا تظل الحيوات جامدة لأن الظروف تختلف على امتداد الكرة الأرضية وفي التاريخ. للعلوم الطبيعية هامش أكبر إذ الماء يروي العطش دائما وقوس قزح يزين السماء وتجلب النار كلا الدخان والنور. ما من شيء من كل هذا يستوجب الديمقراطية ولا هو تغيّر منذ حدوثه، ولكن علوم الاجتماع مختلفة.

من المهم بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية، لا بل من الأساسي، أن يتم تشكيل الملاحظات على أساس الفهم القائل بأن ما يفعله الآخرون يؤثر في الذات، بل يحددها. لم يكن هذا المظهر، فائق المركزية اليوم، ذا قيمة أو وزن في الماضي. سابقا كانت الجماعات والمجموعات والتضامنات والقبائل والكاست (casts) والأزواج وأقارب الدم يعيشون داخل حدودهم ولكن لم تكن ثمة مجتمعات. لم تطرأ التفاعلات الواسعة والمنتظمة الخارقة للحدود الأولية، وذاك هو موضوع البحث العلمي الاجتماعي، على التاريخ البشري إلا أخيرا. بظهور المجتمع لم يعد من الممكن للناس البقاء مشدودي الارتباط ضمن المجموعات سابقة الوجود ذلك أن الوعي بالآخر صار محوريا حتى في تكوين الأنا.

في ظل الديمقراطية صار ذلك الوعي في أجلى صُوَره إذ بات على السياسات أو على المبادرات الاقتصادية أن تعتبر المصالح المتعددة بما في ذلك حتى الخاصة بالأقل حظا. وقد كان قانون الفقر البريطاني لسنة ١٨٣٤ (Britain's Poor Law Amendment Act ١٨٣٤) مثلا خطوة كبرى في اتجاه إرساء الديمقراطية إذ عنى أن العامل لم يعد ملزما بالتزام البقاء في البيوت الفقيرة في المحافظات بل صار بإمكانه أن يتنقل بحرية للبحث عن شغل.

أظهرت الديمقراطية إلى السطح واقعة جديدة كبرى فقد بدأنا منذ نشوئها نرى الناس على أنها فاعلون عقلانيون ذوو غايات وأحرار في اختيار سُبُلهم، وأننا، باعتبار اختياراتنا، نكون محمولين على ارتكاب الأخطاء وهي الثمن الواجب دفعه ذلك أنه بغير تحرر المرء من خوفه من الخطأ لا يكون التجديد.

ما الذي يقتضيه ذلك؟ عندما لا يعاقب الأفراد على أخطائهم يكون ثمّة مجال لكلا التحسين والابتكار. ما لم تخرق قوانين الديمقراطية لا ضير من الأخطاء التي تحترم حدودها. كما أن الديمقراطية تسمح بسلوك سبل متعددة: طرق مختلفة في تربية الأطفال وخوض الحياة الزوجية واختيار الأشغال والمهن ونسج الصداقات. سابقا، لم تكن هذه الخيارات موجودة ولكن في ظل الديمقراطية يكون حتى من يجد عسرا في القطع مع الميول القديمة نفسه مجبرا على كبح غرائزه الأولى.

إن هذا التشابك المصنوع من التجربة والخطأ هو ما يكون المادة الخِبْرية للعلوم الاجتماعية. يمكن لاقتراف الخطأ أن يكون مؤسفا من وجهة نظر شخصية ولكن الأخطاء بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية أساسية حيث توفر للعلماء الاجتماعيين المعطيات التي يستحقون وكذا مفاهيمهم. إن الديمقراطية هي الشرط الضروري لانبثاق العلوم الاجتماعية إذ في ظلها هي فحسب يصير القبول بالخطأ غير استثنائي.

تخيل عالم اقتصاد في مجتمع ما قبل ديمقراطي. في كل الأحوال كانت السوق معروفة وباعة كل البضائع والخدمات ومشتروها محددون ومعلومون منذ البداية. كانت الكارخاناس (الورشات) القروسطية تنتج لفائدة صنف محدد من المشترين وكانت المهارات مطلوبة ولكن لم تكن ثمة منشآت. كما لم يكن من الممكن اقتراف «خطأ» اقتصادي، ولم تكن ثمة مخاطرة لأن البيع والشراء كانا محددين بالعرف أو بطبيعة الزبائن. حين تكون الأرض غير يسيرة التمرير من مالك إلى آخر ولا يكون العمل حرا في الانتقال تكون المكانات محددة منذ البداية وذاك هو السبب في أن الاقتصاد بوصفه اختصاصا اكاديميا لم يكن له من موقع في الأزمنة ما قبل الديمقراطية. لم تكن ثمة «يد خفية»، ولا انعدام للتوازن في الأسواق ولا أخطاء في التقدير يمكن أن تقود إلى الانهيارات الاقتصادية أو الإفلاس.

على أن الظرف الذي فيه تتفاعل مصالح متعددة يكون على الديمقراطية غالبا أن تقود اقتصادها بحساسية، إذ وبالتوازي مع عمل اليد الخفية يكون فعل يد الدولة ضروريا أحيانا من أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعي. وإذا ما انحازت الحكومة إلى مصالح هذه الطبقة أو تلك فإن زمن تخلّص الاقتصاد من العلل المترتبة عن ذلك يطول وهذا هو النموذج الذي يكشف عن مدى مركزية الوعي بالآخرين في الديمقراطية وتقاطع المصالح وإمكانية الإقرار بالخطأ.

لم يكن للاقتصاد أن يجد له من موطئ قدم لو لم يتأسس على مبدأ اقتراف الناس للأخطاء. فهل يكون ذلك مدعاة للرفاه التكميمي؟ وهل يقتضي ذلك أن تثبت نسب التبادل عند مستوى معين؟ في الاقتصاديات الكليانية يكون التركيز على مثل هذه التساؤلات محدودا إلى حد بالغ بسبب كون القرارات تتخذ من فوق، وفي الديمقراطيات يمكن لنا أن نلحّ على القول «هات برهانك».

سواء بسواء، ومن خلال الفصل بين السلطة والحكم يؤكد العلم السياسي على ارتهان وجوده بالديمقراطية. سابقا كان للحكام السلطة ولكن الحكم في الديمقراطية لا يتأتى إلا بتفويض شعبي يُمَارَس بحرية. في ظل الديمقراطية للشعب اعتبار، ويقبل تعدد المصالح في المجتمع الواحد بوصفه شرطا أساسا، ويكون من الواجب التعبير عن تضارب الرؤى والأهداف من داخل إطار انتخابات حرة ونزيهة وما من سبيل لأيّ حزب أن يمارس الحكم لا باسم الله ولا باسم الملك بل باسم الشعب. من أجل بلوغ النجاح يتوجب على كل باحث عن الحكم أن يوازن بين المصالح المتضاربة للمزارعين وعمال الصناعات وطبقة ذوي الياقات البيض إلخ. وداخل كل واحدة من هذه الشرائح شرائح صغرى وهو ما يجبر السياسيين على أن ينتبهوا إلى «الآخرين».

من المؤكد بالنسبة إلى علم السياسة أن يسمح النظام للشعب بأن يقترف الأخطاء وأن يتجنبها ضمن جملة من القواعد بالطبع. إذا ما اقترفت خطأ فأنت تخسر السلطة، وفي ظل الديمقراطية لا يمكن لمن يحكمون أن يعتبروا أن ارتقاءهم إلى سدته دائم الضمانة حيث يمكن للناخبين أن يغيروا آراءهم وكثيرا ما يلقون التشجيع على ذلك. من دون الديمقراطية ما من خيارات تتوفر للناس وما من انتخابات وما من سحب للتفويض أو لفترات إلزام بعدم الحكم.

فكيف هو الحال بالنسبة إلى علم الاجتماع، ذلك الاختصاص الذي يضع على رأس غاياته التفكير في الظواهر من خلال الطبقات والفئات والأنواع الاجتماعية والمجموعات المهنية؟ تتم معالجة الممارسات الاجتماعية من قبيل الزواج على أساس أنها ممارسة فعلية أو من خلال عدسات مختلفة بحيث تستكشف آثار الكاست والطبقة والدين والمهنة وهو أسلوب في البحث ينطلق من الوعي ب»الآخرين».

على أساس مقاومة التمثلات الشعبية للحقيقة، أو بمعنى أكثر تخصيصا، على أساس مقاومة الجوهرانية يحفر علم الاجتماع من تلقاء وعيه عميقا في الطريقة المقارنة مستكشفا التحولات على امتداد الأزمنة وكذا الأمكنة مجبرا العالم على أن ينزع أهواءه وأن يكون نقديا. من خلال الدراسات المقارنة نحن نستكشف الملامح العامة للظاهرة الاجتماعية سواء أكانت الدين أم الزواج أم التفضيلات الاجتماعية كما نفهم الكيفية التي بها يمكن للوقائع الاجتماعية أن تظهر مختلفة حسب موقعها.

وعليه يكون من اليسير فهم الصلة بين علم الاجتماع والديمقراطية حيث يعرّف هذا الاختصاص ذاته بالوعي بالآخرين، وبالسياق مركزا على الكيفية التي بها يتفاعل الناس من داخل التخوم الثقافية والحدود الاقتصادية وفي عبورهم لها. خاصية الانعكاس الحر هذه هي التي تجعل من علم الاجتماع موجّها في العديد من المجالات وعلى الأخص في دراسة الحِراك الاجتماعي.

أين توجد حرية وضع هذه الأسئلة هذه في السياقات غير الديمقراطية؟ من دون الحرية التي تسمح بها الديمقراطية يكون كل بحث على هذه الخطوط موصوما بكونه مناوئًا، وعلى النقيض من ذلك تتغذى الديمقراطية من مثل هذه الاستقصاءات ذلك أن كل الطامحين إلى الحكم يتنافسون وذلك هو مقياس ما يمثلون به المصالح المتعددة.

يمكن لعلم الاجتماع أن يبدو نضاليا أو مدفوعا بمصالح صنّاع السياسات المباشرة. هذه قراءة خاطئة للاختصاص ولكن من الصواب الإقرار بأن بإمكان السياسيين الديمقراطيين الاستفادة من علم الاجتماع، وإذا ما رغب صنّاع السياسة في صورة مكتملة عن مشكل ما فبإمكانهم أن يلجأوا إلى علم الاجتماع.

على أن علماء الاجتماع، إذا ما عملوا تحت إمرة الناشطين الحركيين، يجازفون بأن يصبغوا معطياتهم بأثر مصالح غير اكاديمية. يحسن بعلم الاجتماع أن يتساءل عن اتجاه التغيير في نظرة شمولية وإن كانت تولّد على الغالب احتجاجات حادة وتعمي عن النظرة المنفتحة. ولكن يمكن لعلم الاجتماع كذلك أن يمد يد المساعدة من خلال قيادة خطواتنا نحو مجتمع أكثر اندماجا يمكّن من مشاركة أكبر ومن تسامح أكبر تجاه الاختلافات والأخطاء. ما يظل في العمق السحيق لعلم الاجتماع هو تلك الأطروحة القائلة بأن الناس يخطئون ولكنهم يجتهدون سواء بسواء في تدارك أخطائهم تلك ساعين إلى أهدافهم بوسائل غير سابقة التحديد.

يمكن استخدام ذات الحجج في تناول التاريخ والفلسفة. التاريخ في حقيقته هوس بالحاضر ذلك أننا ننظر إلى الماضي انطلاقا من وجهة نظر ما انتهى إليه زماننا. في ظل الديمقراطيات يسمح لنا النظر في العصور المنقضية بأن نقبل بمعايب الماضي فيما نعترف بالكيفية التي بها تؤثر الأزمنة السابقة في الحاضر. من دون هذا يظل التاريخ تسجيلا زمنيا لا لون له أو سِيَرًا فاقعة التلوين أي وفي الحالتين من دون فائدة اكاديمية.

مَثَلُها كمَثَل الاختصاصات السابقة تغيرت الفلسفة بمجيء الديمقراطية. كان على «الذات» المنعزلة التي حكمت الفلسفة منذ ديكارت وصولا إلى كانط بأن تخلي المجال للآخر وهو التغيير الذي يتوجب ألا يُقرأ على أنه تأقلم بل على أنه تكويني ذلك أن الفلسفة تقبل اليوم بوضوح بأن لا وجود للذات من دون الآخر. إذا ما عنت الديمقراطية انشغالا بالآخر وسماحا باقتراف الأخطاء نكون في الحقيقة بصدد «المواطنة»، ذلك التفويض الإيتيقي الواسع، وحجر الزاوية في القانون والحوكمة الديمقراطيين. يُسمح للدساتير الديمقراطية والقوانين الجزائية بالقبول بالآخرين بوصفهم فاعلين إيتيقيين، مماثلين وجوديا لذواتنا مكملين لحضورنا في العالم.

عندما يصير الآخر بهذه المركزية وعندما يصير القبول بالأخطاء اعتياديا نقول في الحقيقة إننا بصدد المواطنة. يحاول العلماء الاجتماعيون تعزيز المواطنة على اعتبار أنهم بذلك يوطدون دعائم اختصاصاتهم. يمكن للحكم على قوة ديمقراطية ما أن ينبع من مدى قوة علومها الاجتماعية وعمقها. حرية الاختيار والانفتاح على الأخطاء والاقتناع بأن الآخرين يؤثرون في الذات شروط لا تتحقق إلا لمواطني الديمقراطيات. تبعا لذلك لا يمكن اعتبار العلوم الاجتماعية غربية أو أورومركزية. وإذا لم يكن لهذا الأمر من بد، فمن الواجب النظر إليها على أنها اختصاصات متمحورة حول المواطنة، بل ربما مركزيةُ المواطنة.

توجه المراسلات إلى الكاتب على العنوان <dipankargupta@hotmail.com>

[1] أنا ممتن للاستاذ أندري بيتاي (André Béteille) وللأستاذ ديباك ميهتا (Deepak Mehta) لملاحظاتهما.

[2] http://isa-global-dialogue.net/social-science-and-democracy-an-elective-affinity

> مناظير كونية حول العمل الرعائي

بقلم بريجيت أولنباشر (Brigitte Aulenbacher)، جامعة يوناس كبلر، لينز، النمسا وعضو لجان البحث داخل ج د ع اج : الاقتصاد والمجتمع (ل ب ٠٢)، الفقر، الخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (ل ب ١٩)، وعلم اجتماع العمل (ل ب ٣٠)، والمرأة في المجتمع (ل ب ٣٢)، ونائبة رئيس اللجنة التنظيمية المحلية لمنتدى علم الاجتماع الثالث للج د ع اج في فيينا ٢٠١٦

تنفيذ أربو

تعتبر الرعاية والعمل الرعائي (Care Work) والرعاية الذاتية ورعاية الآخرين في الحياة اليومية وعلى امتداد الحياة، من طرف العائلة والأقرباء ومن قبل محترفي الرعاية في السوق ومن خلال ما توفره الدولة أو المجتمع المدني أساسية للأفراد وللانسجام الاجتماعي. ولكن وعلى الرغم من وجود تقليد ممتد من البحث في الرعاية فإن القضية عانت من التهميش ربما لأن الرعاية كثيرا ما تكون غير مرئية ضمن ما يسمى بالمجال الخاص ومبخوسة القدر في المجال العمومي وعلى الأخص ضمن إطار نظرة لتقسيم العمل تتصف بالجندرية والإثنية.

ومع ذلك، ومنذ بضع سنوات تزايد الاهتمام السوسيولوجي بالرعاية وبالعمل الرعائي حيث يسارع الموضوع إلى الاقتراب من أعلى المواقع في أجندا البحث السوسيولوجي ويتزايد استكشاف علماء الاجتماع لمظاهر الاختلاف واللامساواة التي تشهدها الرعاية والهُوَّاتِ التي لا تزال قائمة بين مستوياتها.

> أزمات الرعاية والعجز الرعائي الكوني

في الدراسات السوسيولوجية لبلدان الشمال الكوني ذات الدخول المرتفعة والمتوسطة يعكس هذا الاهتمام الجديد بالرعاية وبالعمل الرعائي سيرورات كانت بدأت خلال السنوات ١٩٨٠ و١٩٩٠ بما في ذلك تركيز التصرف العمومي الجديد (New Public Management) في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإسباغ الصبغة المسلعنة على الرعاية وكذا التحديات المفروضة على الرعاية في سياق الحياة اليومية.

نلاحظ من جهة أولى أن ما يسمى بصناعات الرعاية بصدد التزايد وأن الأسر تزيد من توظيف عمال مهاجرين من الجنوب والشرق الكونيين. ومن جهة ثانية، وباعتبار انكماش الدولة الراعية في أوروبا الجنوبية والشرقية كما في أوروبا الغربية خلق التقشف الجبائي لما بعد ٢٠٠٨ أزمات جديدة في قطاع الرعاية، أزمات تم التغاضي عنها باعتبار الرعاية والعمل الرعائي قضيتين من قضايا إعادة الإنتاج الاجتماعي دائمتي الارتهان والإهمال.

>>

ولكن وفي بلدان الجنوب الكوني ذات الدخول المتوسطة، وباعتبار توازي النمو الاقتصادي للعقود الأخيرة مع توسع في البرامج الاجتماعية الجديدة وتمدد الدولة الراعية، تم تعزيز الرعاية والعمل الرعائي بوصفه قطاع خدمة اجتماعية عمومي للفقراء والأطفال والطاعنين في السن والعاجزين، كما تم التوسع فيه لفائدة قطاعات سكانية أخرى.

يعكس البحث الراهن في الرعاية والعمل الرعائي هذه التطورات وتلقي المقالات التالية التي ننشرها

على صفحات حوار كوني أضواء كاشفة على أنظمة الرعاية في العديد من بلدان الشمال والجنوب الكونيّيْن.

> أنظمة الرعاية في بلدان الشمال والجنوب الكونيين

من حيث تأخذنا إلى أرجاء مختلفة من العالم، تقارن المقالات التالية أنظمة رعاية متباينة مركّزة على التفاعل بين البيوت (الخاصة) والعائلة والأقارب والمجتمع المدني والدول والأسواق في عدد من البلدان. توفر المقالات مجتمعة أربع لمحات رئيسة من داخل عالم أنظمة الرعاية المعاصرة. هي تكشف أولا نزوعا عاما سائرا نحو إضفاء صبغة السوق على الرعاية. وهي تبرز ثانيا التفاعل بين إضفاء الصبغة المسلعنة على الرعاية ونزعها. وهي تظهر ثالثا الكيفية التي بها لا يكتفي إضفاء الصبغة المسلعنة على الرعاية بإحداث فارق في تنظيم العمل الرعائي بل وكذلك يثير أسئلة حول هوية من يقدم الرعاية ومن يتلقاها. كما تُظهر المقالات أخيرا أهمية تفحص السياقات المحلية والوطنية والعابرة للقوميات والدولية لفهم التيارات الهامة في الرعاية والعمل الرعائي.

في مساهمته، يصف مايكل د. فاين (Michael D. Fine) الكيفية التي بها يتوسط نظام الرعاية في أستراليا إضفاء صبغة السوق عليها وتوفيرها من قبل الدولة. تمر مهام مسدي الرعاية وظروف عملهم وكذا مفهوم متلقي الرعاية بوصفه مستهلكا بتغيرات أساسية مراوحة بين إضفاء الصبغة الاحترافية عليها ونزعها عنها. ويظهر وصف هيلدغارد ثيوبالد (Hildegard Theobald) ويايوي سايتو (Yayoi Saito) لنظامي الرعاية السويدي والياباني الكيفية التي بها تنقل السياسات الوطنية أفكار الرعاية وتكيّفها وكذا الكيفية التي بها يرتبط كل ذلك بتقسيم العمل. وعلى الرغم من الاختلافات بين نظامي الرعاية هذين تبدو الرعاية المحترفة طويلة الأمد في كلا البلدين مهددة بالسياسات التي تقلل من توفير الرعاية العمومية.

يعرض كل رولاند آتزموللر (Roland Atzmüller) وبريجيت أولنباشر (Brigitte Aulenbacher) وآلموت باشنغر (Almut Bachinger) وفابيان ديسوي (Fabienne Décieux) وبيرجيت ريغراف (Birgit Riegraf) نتائج بحوثهم حول انتقال النمسا وألمانيا من الدولة الراعية إلى دولة الاستثمار واصفين الرعاية على أنها ميدان سجالي يهندس شكل عمل المهاجرين في المنازل والرعاية المحترفة والاحتجاجات الاجتماعية ومفاهيم الرعاية البديلة.

تعرض مونيكا بودووسكي (Monica Budowski) وسيباستيان شيف (Sebastian Schief) ودانيال فيرا (Daniel Vera) مقارنة بين أنظمة الرعاية في الشيلي وكوستاريكا وإسبانيا ويظهرون الكيفية التي بها يتأثر تنظيم رعاية الأطفال وتقسيم العمل بين الرجال والنساء لدى الأسر ذات الهشاشة الاقتصادية بتوجه دولة الرعاية نحو السوق أو العائلة أو الدولة بوصفهم مزودين أساسيين للرعاية. تعيد كل من إيلينا مور (Elena Moore) وجيريمي سيكنغز (Jeremy Seekings) بناء تاريخ الدولة الراعية في جنوب أفريقيا مركزين على التحوّل من نظام الميز العنصري إلى نظام ما بعد الميز العنصري. في مواجهتها لمشاكل من قبيل الأيدز والأيتام وبتركيزها على المسنين وعلى الأطفال تحتل الدولة موقعا مركزيا في توفير الرعاية ولكن العائلة والأقارب وأخيرا السوق يمثلون هم أيضا مكونات مُهمّة لنظام الرعاية في جنوب أفريقيا المعاصرة.

اختصارا للقول تبرز هذه المقالات السياقات والآثار المتخالفة لتزايد سلعنة الرعاية في بلدان شديدة الاختلاف.[1]

تُوجّه كل المراسلات إلى الكاتبة على العنوان
<brigitte.aulenbacher@jku.at>

[1] لمراجعة هذه اللمحات عن الرعاية والعمل الرعائي في أرجاء العالم يمكن العودة إلى
Sorge: Arbeit, Verhältnisse,” ,(٢٠ Soziale Welt (Sonderband edited) ٢٠١٤ ,[Regime” [Care: Work, Relations, Regimes by Brigitte Aulenbacher, Birgit Riegraf, and Hildegard .(Theobald

> إعادة بناء الرعاية على نمط السوق في أستراليا

بقلم مايكل فين، جامعة ماكرين سدني، استراليا وعضو لجنة البحث في ج د ع اج حول علم اجتماع الشيخوخة (ل ب ا ا)

جنبا الى جنب،قطاع مهم لرعاية الاطفال و هو لا يبتغي الربح،الخدمات قد تباع و تشترى كوسيلة لتحقيق الربح في أستراليا

رغبت كل الحكومات الاسترالية المتعاقبة، العمالية والقومية الليبرالية في الدعم العمومي من خلال ادّعاء توسيع برامج الرعاية الاجتماعية وتطويرها. ولكن خلال حقبة النيوليبرالية والتقشف الجبائي هذه انسحب الجميع نحو نموذج جديد من النماء تكون فيه الخدمات العمومية وغير الربحية محل تقليص فيما يُدفع بخدمات السوق، وتعاد موقعة متلقي الخدمات على أنهم «زبائن» ويطلب منهم أن يدفعوا من جيوبهم أينما حلّوا.

>تطوير تشخيص سوسيولوجي للرعاية:

نحن نعلم أن الرعاية أساسية على امتداد حياة الإنسان، ولكن فهم الرعاية ما يزال نقطة معتمة بالنسبة إلى الاختصاص. وحتى بالاستناد إلى مقارنة بسيطة على مستوى دولي أو مستوى ما بين ثقافي يكون من الواضح أن الطريقة التي تنظم بها الرعاية تعكس نمط الاشتغال الداخلي للمجتمع. وعليه فإن تحليل الرعاية يمكّن من أداة تشخيص سوسيولوجي قوية وطريقا إلى فهم العلاقات الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة وكذا فهم البنى الاجتماعية وأنظمة السلطة.

وعلى الرغم من كون النساء هن من ينتظر منهن على العموم التكفل بالرعاية من دون مقابل ضمن دائرة العائلة فإن أهمية الرعاية خارج الأسرة توسعت باطراد على امتداد القرن العشرين. وباعتبار تزايد تشغيل النساء خارج المنزل تزايد الطلب على الرعاية من خارج العائلة. ووجدت الحكومات في أستراليا كما في غيرها نفسها مجبرة على الاستجابة لهذا الطلب من خلال توفير النفاذ إلى الرعاية النظامية مدفوعة الأجر.

وعلى الرغم من مكابدتها تحديات اقتصادية تمكنت أستراليا من توسع لافت في توفير الرعاية النظامية وهو تحول صاحبته تغييرات هامة في تنظيم الرعاية وتمويلها وتوفيرها. تمسح هذه التغييرات عددا من الحقول المتخصصة إلى حد ما تمتد من التصرف في الرعاية بالمواليد والأطفال مرورا إلى

Walzing Matilda أغنية مخادعة التفاؤل حول مزارع رحّال يحمل نباتاته لدى بحثه عن شغل على امتداد الأرياف الأسترالية. بهيئته الأسترالية المعروفة على امتداد العالم هو يجسد نمط عيش الرحّل الذي خدم التربية الصناعية للماشية التي هيمنت على اقتصاد البلاد خلال أواخر القرن التاسع عشر. يمكن لأغنية أخرى من أعظم الأغاني الشعبية الأسترالية التي تعود إلى نفس التاريخ وعنوانها Past Carin‘ أن تكون مصورة للحقبة الجديدة على وقع إعادة تشكيل توفير الرعاية وسلعنتها تشكيلا يزيد من تكييف الدعم الذي يقدم إلى من يحتاجون المساعدة يوميا. تقول كلمات قصيدة هنري لاوسون (Henry Lawson) التي بها صنعت الأغنية:

في ما مضى كنت أتعب وأحتاج إلى الرعاية
في ما مضى كنت أشعر أو أياس
أما الآن فلا حاجة لي إلا أن
أكون بعيدا عن كل علامات الرعاية

(https://www.youtube.com/watch?v=q9pqht2Ph04)

>>

رعاية ذوي العجز وصولا إلى رعاية المسنين. وعلى الرغم من اختصاص كل قطاع من هذه القطاعات الرعائية بملامح خاصة به فليس لهذه الخصوصيات أن تحجب عنا التغير على مستوى أكبر أو العناصر المشتركة التي تجمع ما بين المطالبة بإنجازات فعلية في المجال وإجابات الحكومة والسوق.

>الإصلاحات في قطاعي رعاية المسنين وذوي العجز

تشكلت التغيرات في رعاية المسنين في أستراليا من خلال جهود الاستجابة لحاجات الساكنة المسنة بالتوازي مع التقليص من النفقات العمومية. وانبنت التغيرات على ما يقارب الخمسين سنة من التوسع والإصلاح في رعاية المسنين ولكن القصد منها كان كذلك إحداث تغيير جوهري لبعض عناصر النظام الأساسية من خلال اعتماد رسوم أعلى لكل أنواع الخدمات ومستوياتها. ثمن ارتباط متزايد بمبادئ السوق وتشجيع لمُسدي الخدمات الخواص والباحثين عن الربح للاضطلاع بدور أكبر في توفيرها.

على خلاف البرنامج السابق يتسم برنامج الدعم العائلي الجديد بكونه وطنيا حيث لا تنويعات فيه ما بين الولايات الأسترالية. كما أدرجت إصلاحات رعاية ذوي العجز في استراليا كذلك برنامجا وطنيا مستجيبة لتزايد أعداد ذوي العجز المحتاجين إلى الرعاية وكذا للانشغالات الإنسانية المتعلقة بالخدمات غير المسبوقة وغير المتوائمة التي كانت بعض قوانين الولايات قبلُ تمنحها.

مَثَلُها كَمَثل ما كان في إصلاح برنامج رعاية المسنين، تمكن الدفوعات الفردية، التي تعرّف بالمقاربة الرعائية الموجهة للزبون، متلقي الخدمات من التكفل بسداد معاليمها وهو الإصلاح الذي يهم على الأخص الأشخاص ذوي العجز وكذا الأقارب الذين يرعون أطفالا بالغين ذوي عجز ولا يزالون في حاجة إلى الرعاية العائلية وعلى الأخص من أمهاتهم، أو أقارب مسنين ضعفاء.

في البرنامجين، كان يقصد من تحويل الخدمات إلى نظام السداد النقدي تطوير خدمة مسلعنة والدفع بمجال ربحي، وتطويق العمل غير الرسمي وبما يكون له أثر بالغ في ظروف عمل المستخدَمين في الخدمات العمومية وغير الربحية.

>رعاية الاطفال

كانت أستراليا أول بلد ناطق بالإنكليزية يطوّر برنامجا وطنيا لخدمات رعاية الأطفال خلال السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠. في البداية كان كل مسدي الخدمات غير ربحيين ولكن مسدي الخدمات الربحيين أدرجوا خلال السنوات ١٩٩٠. فشل نظام التمويل، وهو صيغة محدودة للدعم المشروط والتسوية، في الاستمرار في توسعه بسبب تصاعد الرسوم وباتت عائلات عديدة عاجزة عن الحصول على رعاية لأبنائها. وستعيد الإصلاحات التي أدرجتها الحكومة الحالية التي يقودها الليبراليون توزيع الأموال المرصودة وتزيد من توفير الخدمات ولكنها ستشدد كذلك في ربط المساعدات بعمل الأم.

كل واحد من البرامج الموصوفة أعلاه عوّض رعاية الأم بخدمات نظامية مدفوعة الأجر، وتتجه مقاربة بديلة مستخدمة في كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى السماح بتوقف الوالدِين عن العمل في عطل مدفوعة من المال العام. وانتهى الأمر إلى أن أدرج في أستراليا سنة ٢٠١١ برنامجا وطنيا ولكنه تقلص بعد سنوات قليلة لا غير من خلال إدراج شروط جديدة تحد من إمكانية التمتع به وتقصي المستخدمين الذين يحصلون على منافع في علاقة بعملهم.

>تحديات تواجه نموذج الرعاية الجديد

استجابت برامج الرعاية القديمة لما تطلبته قدرات العائلات المحدودة على توفير احتياجاتها من الرعاية وفضلت الأسواق في الإجابة على طلباتها. واليوم يعمل السياسيون على خلق نظام بديل يعتمد سوقا للرعاية معدلة تدفع بها الدولة. تَعِد مختلف الأسواق ذات التعديل الآخذة بالظهور في أستراليا بالتقليص من نفقات الحكومة المباشرة من خلال تعويض التمويل العمومي بالدفع المشروط بتوفر الموارد لدى العائلات وكذا من خلال «الفعالية» التي تتولد عن الخدمات زهيدة الأجر التي يوفرها مسدوها الربحيون. ولكن وفيما تتمتع هذه المقاربة ببعض الجاذبية من خلال توفير المزيد من «الخيارات» لمتلقي الخدمات فإنها تطرح مشاكل جدية في ما يهم الأمان، أمان متلقي خدمة الرعاية وأمان فرق مسدي الخدمات الذين يواجه العديد منهم ظروف عمل أكثر فأكثر محدودية وافتقادا للآفاق المهنية.

التحدي عال بالنسبة إل علماء الاجتماع. حتى نتمكن من الذهاب إلى ما وراء النظرية نحن في حاجة إلى أن نفهم كذلك أنماط اشتغال أنظمة الرعاية الجديدة هذه فيما نوثق ونحلل آثارها في إسداء الرعاية وسداد ثمنها ومأمونية مختلف هذه الأنماط ومحفزاتها في ما يتعلق بالحميمية الشخصية والعائلية من جهة وبالعمل المأجور من جهة أخرى.

توجه كل المراسلات إلى الكاتب على العنوان
<michael.fine@mq.edu.au>

> الرعاية طويلة الأمد: مقارنة بين اليابان والسويد

بداية من السنوات ١٩٨٠، شهدت إعادة بناء سياسات الرعاية طويلة الأمد في العديد من البلدان الغربية تغيرا كبيرا بما كان له أثر بالغ على كلا متلقي الرعاية ومسديها. وكثيرا ما استجلبت البلدان المقاربات السياسية

الشيخوخة الفعالة في اليابان
الصورة لبيا كنينجر

بداية من السنوات ١٩٨٠، شهدت إعادة بناء سياسات الرعاية طويلة الأمد في العديد من البلدان الغربية تغيرا كبيرا بما كان له أثر بالغ على كلا متلقي الرعاية ومسديها. وكثيرا ما استجلبت البلدان المقاربات السياسية الرعائية من بعضها البعض. وعلى الرغم من وضع برنامجي الرعاية طويلة الأمد في السويد واليابان ضمن إطار أنظمة رعاية ورؤى مختلفة حول المسؤوليات العائلية، فإن المقاربة السويدية للرعاية طويلة الأمد اضطلعت بدور هام في تطوير سياسات الرعاية طويلة الأمد في اليابان.

في السويد ومنذ بداية السنوات ١٩٦٠ تم الشروع في توسيع تدريجي لنمط خدمة عمومي شامل موجه نحو الرعاية الاجتماعية للمسنين وذلك على مستوى البلديات. ثم كان التوسع محكوما رسميا بقانون وطني للخدمة الاجتماعية سنّ سنة ١٩٨٢. نص القانون على حقّ عام في المساعدة مانحا السلطات المحلية مسؤولية الاستجابة إلى الحاجة إلى الرعاية على الرغم من خلو القانون من ترتيبات مفصلة حول الأحقية في تلقي المساعدة أو الخدمات المخصوصة. منذ السنوات ١٩٨٠ أدت الضغوط الجبائية والتحولات الديمغرافية إلى تقلص نسبة تغطية الخدمات العمومية باعتبار تزايد توجيهها نحو الأشخاص الأكثر احتياجا لها. سنة ١٩٨٠ كان ٩ بالمائة من ذوي ٦٥ سنة فما فوق يحصلون على خدمة رعاية في المنزل فيما كان ٥ بالمائة منهم يقيمون في مراكز رعاية. ولكن ومن منظور دولي ظل مستوى الخدمات المسداة مرتفعا إذا ما قورن بغيره ولم يشمل التسديد الخاص المتوازي (مع التكفل العمومي) إلا ٥ بالمائة من تكاليف الرعاية الإجمالية.

في اليابان، تم كذلك إدراج الخدمات العمومية في مساعدة المسنين في منازلهم خلال السنوات ١٩٦٠ وإن اقتصرت هذه الخدمات على الأكثر تقدما في السن ممن يعيشون بمفردهم وكان البرنامج مشروطا بتوفر الموارد. وقد حد التأكيد على المسؤولية العائلية وعلى التقليص من الحقوق الاجتماعية من خدمات المساعدات المنزلية. ولكن وبداية من سنة ١٩٨٩، وضعت «الاستراتيجية العشرية لتطوير الرعاية الصحية والخدمة لفائدة المسنين» (المخطط الذهبي) خدمات مساعدة

<<

في المنازل تستخلص كلفتها من الضرائب على مستوى البلدية متبعة خطى نمط الخدمة العمومية المحلي السويدي. ولكن مصاعب التوسع في خدمات المساعدة المنزلية والموارد البلدية المحدودة والموقف متزايد الانتقاد للساكنة اليابانية تجاه تصاعد الضرائب ساهمت جميعا في إدراج تأمين على الرعاية طويلة الأمد (ت ر ط أ) سنة ٢٠٠٠ من خلال تمويل يمزج بين الضريبة وتسديد معاليم تأمين. ضمن إطار ت ر ط أ ضَمَن البرنامج خدمات رعاية مقيمة ومساعدة منزلية للمسنين مع تشدد تجاه الحاجات الدنيا. تسبب ذلك في تزايد هام في عدد المستفيدين. سنة ٢٠١١، كان ما يقارب ١٣ بالمائة من البالغين ٦٥ سنة فما أكثر يتلقون خدمات رعاية طويلة الأمد، و٤,٤ بالمائة يتلقون خدمات مساعدة في المنزل و٥,٤ بالمائة يرتادون مراكز الرعاية النهارية و٣ بالمائة يقيمون في مراكز رعاية. خلال شهر أفريل ٢٠١٥ سعى إصلاح جديد إلى تدقيق دعم عمومي للمسنين بالغي الحاجة للرعاية بحيث رفّع هذا البرنامج الإصلاحي معاليم السداد التي يدفعها المسنون ذوو الدخول المرتفعة من ١٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة من التكاليف.

وعلى الرغم من سلعنة توفير الخدمة في السويد واليابان فإنها لا تزال عمومية التمويل. خلال السنوات ١٩٩٠، تم فتح البنية السويدية المستقرة للرعاية المنزلية والمقيمة في وجه المزودين الخواص الربحيين وغير الربحيين. في البداية كانت السلعنة ترتكز على تمكين مسدي خدمة ربحيين من توفير الرعاية العمومية على أساس التنافس ولكن النماذج التي تتوفر أمام اختيار الزبون على المستوى البلدي اليوم أكثر تشابها في ما بينها. في هذه البرامج تسجل البلديات مسدين مختلفين للخدمة عموميين وخواص ويمكن للمتمتعين بالرعاية أن يختاروا مزوديهم. سنة ٢٠١٢ كان ما يناهز ٢٠ بالمائة من الرعاية المنزلة والمقيمة بين أيدي مزوّدين ربحيين تدير أعمالهم سلاسل (شركات) كبرى.

في اليابان افتتحت ت ر ط أ سوق الرعاية المنزلية ينتظمها التنافس بين المزودين العموميين والربحيين وغير الربحيين وهو ما يعبّر بكلمات أخرى وجود نموذج مبني على خيار الزبون. على أن خدمات الرعاية بالإقامة لا تزال تُسدى من قبل كلا المنظمات العمومية وغير الربحية. تدير البلديات النظام مؤمّنة التمويل عن طريق ت ر ط أ والاقتطاع الضريبي فيما تسلم مديريات المقاطعات التراخيص للمزودين وتؤمّن التمويل الضريبي الإضافي. وبتزايد أعداد مزودي خدمة المساعدة المنزلية بفعل إدراج نظام ت ر ط ا الشامل تصاعدت مساهمة المزودين الربحيين من ٣٠ بالمائة سنة ٢٠٠ إلى ٦٣ بالمائة سنة ٢٠١٢.

بمثل هذه التحولات في الدعم العمومي، وفي توسع البنية الرعائية (أو تقلصها) وبهذه الإصلاحات الموجهة إلى السوق، شهدت وضعية العاملين في قطاع الرعاية تغيرا هاما وعلى الأخص بالنسبة إلى من كان منهم من مستخدمي مزودي خدمة المساعدة المنزلية. وقد كشف بحث حديث حول ظروف عمل المساعدين المنزليين في كلا البلدين عن مستويات عالية من تعيير العمل الرعائي وكميات ضخمة من العمل. في البلدين، يقول المساعدون المنزليون أن مهامهم تقرر على الغالب بصفة مسبقة ضمن برمجة بالغة الضغط ولكنهم يقدرون أن إعادة الهيكلة هذه تتم على النقيض من تطورات البلد المخصوصة. في السويد يتعارض الأفول التدريجي للدعم المبذول للرعاية العمومية طويلة الأمد، وإعادة هيكلة بنية الرعاية الموجودة لفائدة السوق إلى جانب التوزيع الزمني لخدمة الرعاية مع المعايير السائدة مما أدّى إلى انتقادات كبيرة من قبل عمال الرعاية. وفي اليابان لا ينظر عمال الرعاية إلى مثل هذه التطورات بمثل هذه السلبية لأن التوسع في الخدمات الرعائية وفي الدعم العمومي جدّ في نفس الوقت الذي تمت فيه إعادة الهيكلة الموجهة لفائدة السوق.

وعلى الرغم من ذلك، ففي كلا البلدين، يفكر أكثر من ٤٠ بالمائة من عمال الرعاية في مغادرة مهنهم كاشفين عن عدم رضاهم عن ظروف عملهم. في اليابان يتأتى عدم الرضا رئيسيا من أعباء الرعاية الثقيلة ومن الأجور المنخفضة فيما كانت التغيرات في البرامج في السويد مصدرا جليا لسخط العاملين.

توجه كل المراسلات إلى الكاتبين على العنوانين

<hildegard.theobald@uni-vechta.de> و <ysaito@hus.osaka-u.ac.jp>

> الوجه المتغير للعمل الرعائي في النمسا وألمانيا

بقلم رولاند آتزموللر (Roland Atzmüller)، جامعة يوهانس كيبلر، ليز، النمسا وعضو لجنة البحث في ج د ع اج حول الفقر والخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (ل ب ١٩)، وبريجيت أولنباشر (Brigitte Aulenbacher)، جامعة يوهانس كيبلر، ليز، النمسا وعضو لجنة البحث في ج د ع اج حول الاقتصاد والمجتمع (ل ب ٠٢) ول ب ١٩ ولجنة البحث حول علم اجتماع الشغل (ل ب ٣٠) و ل ب المرأة في المجتمع (ل ب ٣٢) ونائبة رئيس اللجنة التنظيمية المحلية لمنتدى ج د ع اج الثالث لعلم الاجتماع، فيينا ٢٠١٦ ، وآلموت باشنغر (Almut Bachinger) ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة فينا، النمسا، وفابيان ديسيو (Fabienne Décieux)، جامعة يوهانس كيبلر، ليز، النمسا، وبيرجيت ريغراف (Birgit Riegraf)، جامعة بادربورن، ألمانيا، وعضو لجان البحث ٠٢، ١٩، ٣٠، ٣٢.

حالة فريدة ونموذجية في احدى الروضات النمساوية.
الصورة ل أربيتير كما أوبيريوستريش.

ينظر إلى النمسا وألمانيا، البلدين قويي الاقتصاد الأوروبيين الغربيين الواقعين على حدود أوروبا الشرقية، على أنهما بلدي رعاية محافظين منخرطان راهنا في سيرورات إعادة تنظيم أساسية. بمواجهة كليهما مطالب والتزامات ونفقات متزايدة في مجال الرعاية والعمل الرعائي وعلى الأخص في رعاية المسنين ورعاية الأطفال، هما يستجيبان لهذه الإكراهات على مستوى الأسر وعلى المستوى المهني.

>استغلال العمال المهاجرين

يتم توفير القسم الغالب من الرّعاية في ألمانيا والنمسا بالمجان لفائدة العائلات وعلى الأخص من قبل النساء. وعلى الرغم من المشاركة المتزايدة للنساء في <<

الأول من أيار - يوم العمال الخفي!
تمثال للممثلة الألمانية، ايدا
شكومخ، و هي ترتدي رمزا للتعبير
عن العمل الغير مرئي.
الصورة لبيرجيت ايرب

سوق العمل ومن أن الأشكال البديلة في أساليب العيش تمنع العائلة من اتخاذ بنية مستقرة فإن سياسات الحكومة في إقرار الرعاية مدفوعة الأجر تسعى إلى المحافظة على ما هو قائم من خلال التشجيعات المالية والمزايا الضريبية. في ألمانيا والنمسا كما هو الحال في بلدان أخرى كثيرا ما تستخدم النساء المهاجرات في أعمال التنظيف و الرعاية والطبخ لدى الأسر. ويُبقي هذا النظام التقسيمات التقليدية للعمل بين الأنواع الاجتماعية من دون مساس ويخفف من عبء المطالبة بالرعاية الملقى على كاهل القطاع العمومي.

يشجع الموقع الحدودي على شرق أوروبا لكل من النمسا وألمانيا، والتفاوت بين المداخيل بين الغرب والشرق ووجود عدد كبير من العاملين ذوي الكفاءة في أوروبا الشرقية تشغيل النساء المهاجرات وعلى الأخص في البلدان الأوروبية الشرقية. ومن أجل تنظيم ما يسمى الرعاية على مدار ٢٤ ساعة، اختارت النمسا أن تقنن هذا الشكل من العمل المنزلي. في ألمانيا، يشمل عمل المهاجرين في المجال المنزلي الإقامة والعمل القانوني وشبه القانوني وغير القانوني. تم تركيز العمل لدى الأسر في المنازل، الذي يُرغب به سياسيا ويشجّع عليه في النمسا ويُتغاضى عنه بصفة غير نظامية في ألمانيا، على الرغم من عدم توافقه مع معايير التشغيل في كلا البلدين. يلزم هذا العملُ النّساءَ المهاجرات بالجهوزية على مدار الساعة ويحمّلهن مسؤوليات كبرى ويجعلهن في عزلة اجتماعية ولا يدر عليهن إلا عائدا متدنيا وذلك لأنه يجعلهن يُقمن في بيوت مستخدميهن.

في النمسا وألمانيا، وبفعل مساعدة دولة الرعاية من جهة وعمل المهاجرين من ناحية ثانية، بإمكان أسر الطبقة المتوسطة أن تحصل على الرعاية الضرورية. ولكن وفي بلدان أوروبا الشرقية يمر توفير الرعاية بأزمة جديدة حيث يظل أقرباء النساء المهاجرات من دون رعاية. وكثيرا ما تلتزم النساء المهاجرات بالعمل لدى أسرتين مراوحات بين الأسر النمساوية أو الألمانية حيث يدفع لهن لقاء توفير الرعاية وبلدانهن الأصلية حيث يحاولن تدارك عملهن غير المأجور.

>العمل الرعائي في القطاع العمومي:

منذ الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨ بوجه خاص وما ترتب عليها من توجهات تقشفية صار العمل الرعائي المحترف الموجه للمسنين وللأطفال تحت ضغط هائل، وذلك، جزئيا، بسبب بدء المزودين الخواص بالتنافس على السوق الإقليمية. فضلا عن ذلك أدت تدابير العقلنة وإعادة التنظيم المتوافقة مع التصرف العمومي الجديد إلى وضع قواعد شكلية للتحكم في مواقع العمل وسيروراته بما جعلهما أكثر فعالية اقتصادية وبطريقة تتعارض مع الرعاية الجيدة. في مجال رعاية المسنين جعلت موازنات العمل رعاية القدرات العقلية بل حتى المساعدة الجسدية أكثر عسرا. وفي رياض الأطفال خاب الوعد بالارتقاء بالعمل الرعائي الموجه للأطفال من خلال التربية جراء الظروف الإشكالية مثل الفصول المكتظة.

لطالما اعتُبر مجالا رعاية المسنين والأطفال مجالين «مناهضين للإضرابات» بسبب تردد العاملين في ترك من يباشرونهم بالرعاية من دون مساعدة. ولكن هذه الديناميكية بصدد التغير حيث ينظم مربو رياض الاطفال راهنا إضرابا من أجل الحصول على أجر وظروف عمل أفضل وكذا من أجل تحسين قوانينهم المهنية الأساسية. انتشرت مثل هذه الإضرابات في النمسا سنة ٢٠٠٩ حيث تأسست «التنسيقية الجماعية لرياض الأطفال» (Kollektiv Kindergartenaufstand) على أثر موجة الإضرابات الألمانية الأخيرة، واستخدمت التنسيقية أشكال فعل بديلة من أجل جلب الانتباه إلى ظروف العمل والتشغيل الرثة في مجال رعاية الأطفال.

وفضلا عن مساندة النقابات للمضربين في رياض الأطفال وفي رعاية المسنين تبدو أشكال جديدة من فعل المجتمع المدني والحركة الاجتماعية والتحالفات بصدد الظهور في كلا ألمانيا والنمسا. وبالفعل تزاوج مبادرات من قبيل «التعبئة الرعائية» (Care Mob) و«الثورة الرعائية» (Care Revolution) و«البيان الرعائي» (Care Manifesto) بين توجيه النقد إلى تنظيم العمل الرعائي والمطالب

السياسية التي تثير نقدا أساسيا للرأسمالية وتقديم المقترحات لرؤى بديلة للعيش الحسن.

ولكن و في نفس الوقت تسير عقلنة القطاع الرعائي يدا بيد مع الاستقطابات الاجتماعية وتقسيمات العمل الجديدة كما في مثال ما هو قائم بين المتصرفين في الرعاية ومسديها وبما ينسف التضامن الممكن بينهم.

>تصورات بديلة للرعاية:

أخيرا، ثمة مقترحات جديدة تهدف إلى الاستجابة إلى حاجات المجتمع المتزايدة إلى الرعاية فيما تعمل على توفير تنظيم ملائم للعمل الرعائي. فمنذ السنوات ١٩٩٠ تشهد جماعات إسداء خدمات الرعاية المحلية، والاستجابة الأولية لحاجات المرضى تطورا ساعية إلى توفير بدائل للرعاية العائلية وكذا لإقامات الرعاية.

على العموم، تنظم جماعاتِ إسداء خدمات الرعاية المحلية العائلاتُ التي تواصل توفير قسم من العمل الرعائي في حين يتكفل مزوّدو الرعاية المتنقلون بالباقي. تأسست هذه الصيغة من المساعدة على النموذج العائلي ولكنها صارت مدفوعة الأجر. أغلب هذه الترتيبات مشاريع للطبقة المتوسطة وهي توفر للمستخدمين ذوي المهارة إمكانية الاضطلاع بعملهم الاحترافي بطريقة أكثر إرضاء مما تسمح به رعاية المرضى المقيمين. ولكن التمويلات المحدودة لهذه المشاريع كثيرا ما تؤدي إلى علاقات تشغيل هشة حيث لا يعمل المستخدمون الأكفاء إلا نصف الوقت فيما يتكفل المستخدمون الموظفون بصيغ هشة، وهم على الغالب من النساء المهاجرات، بالأعمال المنزلية المتدنية. وعلى الرغم من أن هذه المقاربة لا تهتم لا بالفقراء ولا بذوي الاهتمام الاجتماعي المتدني بالرعاية فإنها تعكس بوضوح الضغوط الساعية إلى توفير حد أدنى من علاقات التشغيل القانونية.

>الأعمال الرعائية بوصفها مجالا سجاليا:

تبرز تطورات القطاع الرعائي هذه الآثار الاستقطابية مقرونة إلى إعادة تنظيم دول الرعاية الأوروبية الغربية. ليست هذه الدول واقعة تحت الضغط بسبب ضغط التقشف الجبائي ذلك أن إعادة تنظيم الأنشطة الرعائية تطلّبت منها أن تكون منتجة من وجهة نظر النماء الاقتصادي والتنافس (الدولي). فقد تم من جهة أولى، وإلى حد ما، اعتبار النفقات «غير المنتجة» المرصودة للرعاية بالمسنين غير متوافقة إيتيقيا مع الترتيبات المتناضدة، ومن جهة ثانية جعل رهن الرعاية المتزايد بالضرورات الاقتصادية أجزاء من العمل الرعائي مثل رعاية الأطفال استثمارا في التنافس الاقتصادي وفي آفاق المسارات الشغلية المرتقبة للشبان. ولكن أمثلتنا تظهر أن تدهور الرعاية الفردية والعمل المختص والانسجام الاجتماعي ذوو ارتباط بالطرق المتخالفة في تنظيم العمل الرعائي، بل إن الأمثلة تظهر أن الطريق المقطوعة من دولة الرعاية إلى دولة الاستثمار تسببت في احتجاجات تسعى إلى تنظيم عمال الرعاية ومتلقيها سواء بسواء وكذا إلى جعل الرعاية مجال تنازع حول الخدمة الاجتماعية.

توجه المراسلات إلى الكاتبتين على العنوانين:

<brigitte.aulenbacher@jku.at>

<briegraf@mail.uni-paderborn.de>

> المنزلية في ظل ظروف هشة في الشيلي وكوستا ريكا وإسبانيا

بقلم مونيكا بودووسكي (Monica Budowski) جامعة فريبورغ، سويسرا وعضو للجنة البحث في ج د ع اج حول الاقتصاد والمجتمع (ل ب ٠٢)، ولجنة البحث حول الفقر والخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (ل ب ١٩) ولجنة البحث في المؤشرات الاجتماعية (ل ب ٥٥)، وسيباستيان شيف (Sebastian Schief)، جامعة فريبورغ، سويسرا، ودانيال فيرا روخاس (W. Daniel Vera Rojas) جامعة فالبارايزو البابوية الكاثوليكية، الشيلي[1]

المعيشة المتردية في كوستا ريكا.
الصورة من قبل جورج دانيال فيرا روخاس

تنظم المجتمعات الرعاية بطرق مختلفة، ويقع أغلبها على عاتق العائلة وأفراد الأسرة وعلى الأخص منهم النساء، ولكن كيفية تنظيم الرعاية يكون كذلك مشروطا بما توفره الدولة من منشآت والخدمات القابلة للبيع وبدعم الجماعة. تتساءل دراستنا عن المبادئ التي تحكم هندسة أنظمة الرعاية في الشيلي وكوستاريكا وإسبانيا.

مبادئ النظام الرعائي الشيلي ليبرالية حيث تركز على دور كبير للأسواق وعلى المسؤولية الفردية. وعليه من المفهوم أن يعمد الأفراد إلى مواجهة قضايا الرعاية بصفة فردية معتمدين على تقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي داخل البيت كلّما قل ما يقدرون على تحمل أعبائه من الخدمات التي تقدمها الأسواق. مبادئ كوستاريكا اشتراكية ديمقراطية حيث تتسم سياسات الدولة بالأهمية وتعتمد الأسر على منشآت الدولة وبرامجها إذا ما احتاجت. سياسات الرعاية الإسبانية تشتمل على العديد من المبادئ المحافظة حيث تسند الدولة الرعاية إلى الأسر (النساء بالدرجة الأولى) وتحمي المشتغلين بعمل رسمي (الرجال بالدرجة الأولى). وعليه فإن رعاية الأطفال في إسبانيا من مهام الأسرة وأفراد العائلة وهي لا تستدعي سياسات الدولة أو جهود الجماعات أو الأصدقاء إلا بصفة ثانوية. في البلدان الثلاثة يمثل تقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي داخل الأسر عنصرا مركزيا في توفير الرعاية، ومن الطبيعي أن تتأثر الطريقة التي بها تتم معالجة قضايا الرعاية بالأزمة المالية الجارية.

>تنظيم رعاية الأطفال لدى الأسر الهشة

في البلدان الثلاثة استفسرنا عن الكيفية التي بها تَصْرِف شؤونَ الحياة اليومية الأسرُ ذاتُ الظروف الاجتماعية الاقتصادية الهشة القريبة من خط الفقر والموجودة أعلاه (غير الفقيرة ولكن تلك التي تتهددها مخاطر الفقر). مثل هذه الأسر غير مشمولة بالسياسات الاجتماعية التي تسعى إلى مساعدة الفقراء ولكن قدرتها المالية

<<

المحدودة تعسّر عليها تحمّل التعاقد للحصول على خدمة رعائية بحيث يدفعون مثلا تكاليف رعاية أطفالهم. في ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ استجوبنا أشخاصا من نفس نموذج الأسر في مدن ثلاث (ما بين ٢٤ و ٣١ أسرة في المدينة الواحدة في كل بلد) من أجل استكشاف الكيفية التي بها يرى أفراد هذه الأسر رعاية الأطفال ويعالجونها.

في الشيلي يكون توفر رعايةٍ للأطفال مقبولةٍ مرتهنا بالأولياء وبالمساندة العائلية غير مدفوعة الأجر وبالخدمات الرعائية مدفوعة الأجر. تكون رعاية الأطفال الخاصة (المأجورة) الرسمية عندما يقدّر أنها مفيدة لنمو الطفل أو عندما يكون جمع دخليْ الوليّيْن ضروريا من أجل إدامة معايير عيش الأسرة أو من أجل تأمين مشاريع مستقبلية. كان المستجوبون مزدوجي الموقف حيال منافع سوق العمل في العمل الرعائي حيث قابلوا بين ساعات العمل وظروف العمل الرثة والأجر المتدني والتشغيل الوقتي وبين الدخل والجزاء والأمان والهوية. وعكس العديد من المستجوبين تقسيما للعمل تقليديا وقائما على أساس النوع الاجتماعي بالتوازي مع قبول واسع بالقول إن «دور الأم» خلق توترا بين العمل المأجور والرعاية. ولم تتمكن لا الأسواق ولا الدولة ولا المجتمع المدني من الحد من هذا التوتر.

نظمت الأسر الكوستاريكية التي تم استجوابها لغرض الدراسة رعاية الأطفال من خلال تقسيم للعمل قائم على أساس النوع الاجتماعي وعلى التوارث الجيلي، حيث تمت المفاوضة حول العمل ورعاية الأطفال في ما بين أجيال مختلفة من النساء داخل الأسرة الواحدة ودائما على قاعدة تعيين الأقدر على الحصول على العائد الأعلى. وكانت النساء أحيانا تعمدن إلى تبادل التأجير بعضهن مع بعض لقاء رعاية الأطفال بحيث إذا ما تمكنت امرأة من الحصول على عمل بكامل الوقت تتكفل بالرعاية نساء الأسرة الأخريات من العاطلات أو اللائي يعملن بتوقيت جزئي، من الجدات والأخوات والكنائن. وفي حالة تخطي كلفة رعاية الأطفال مقدرات الأسرة فإن المستجوبين يعتقدون أنه يمكن للدولة وفي حدود أقل لسوق العمل أن تغطي النقص، ويبدو أن سوق العمل في كوستاريكا تخلق ضغوطا أو تعقيدات تجاه رعاية الاطفال أقل مما هو عليه الحال في الشيلي وإسبانيا. ولكن يبدو الرجال على العموم أقل انخراطا في رعاية الأطفال ولم تطلب النساء صراحةً مساهمتهم.

في البيوت الإسبانية تنزع النساء إلى التكفل بتحمّل عبء رعاية الأطفال إذ قلصت الأزمة المالية من فرص العمل وقطعت الدعم العمومي للرعاية العمومية للأطفال ولا تكاد توجد شبكات أخرى للنجاة. في الأسر الإسبانية التي شملتها العينة لم نلتق إلا القليل من النساء من ذوات الأبناء. من أنجبن منهن نقدن تقسيم العمل في الأسرة عل أساس النوع الاجتماعي واشتكين من محدودية فرص التشغيل وعدم وجود منشآت الرعاية الخاصة والعمومية على مقربة من متناولهن وذلك بسبب الأزمة المالية. يتكفل الأصدقاء الحميمون وأفراد الجماعة بالاستجابة إلى حالات الطوارئ في رعاية الأطفال، وقد ردّ العديد من المستجوبين قرار النسوة بالحد من حجم عائلاتهن إلى وجود تقسيم غير عادل للعمل قائم على أساس النوع الاجتماعي.

>في المقارنة بين البلدان:

تبرز مقارنة ترتيبات رعاية الأطفال لدى الأسر ذات الدخل القليل نقطتين أساسيتين. هي تؤكد أولا على أهمية العائلة والبيت في رعاية الأطفال وكذا على استمرار وجود تقسيم للعمل على أساس النوع الاجتماعي داخل الأسر أو في ما بين الأجيال داخل البيوت. كما تؤكد ثانيا على أن الطرق التي توختها أنظمة الرعاية في امتدادها مع البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية ذات أثر بالغ الأهمية في تنظيم رعاية الأطفال داخل هذه الأسر.

كان تقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي بالتوازي مع تركيبة الأسر وأحجامها بالنسبة إلى العدد الأكبر من الأسر ذات الظروف الهشة (لا الفقيرة بل المهددة بمخاطر الفقر) جوهريا في تنظيم رعاية الأطفال. وفي حالتي القبول أو الرفض المجتمعيّيْن بهذه الأدوار المقامة على أساس النوع الاجتماعي، وكذا في حالتي توفّر الفرص على أساس الدخل أو دعم الدولة وانعدامها كانت الآثار في كيفية تنظيم رعاية الأطفال وممارستها واضحة.

شجعت السياسات العائلية في كوستاريكا على بناء أسر ذات أجيال ثلاثة بما خفف من عبء رعاية الأطفال، أما في الشيلي فقد ألقت العلاقات المُوَتّرة لظروف العمل وفرص العمل ورعاية الأطفال المتاحة بالتوازي مع الإيديولوجيا الجندرية التقليدية بظلال اخترقت تنظيم رعاية الأطفال. في إسبانيا، تبيّن أن إنجاب عدد أقل من الأطفال أو عدم إنجابهم يخفف من عبء رعايتهم على النساء كما تبين أن الأزمة المالية قد حدت في ذات الوقت من المنشآت العمومية ومن فرص العمل المأجور بحيث كان على الأمهات أن يتكفلن برعاية الأطفال مبتدعات ألف طريقة وطريقة.

كيفية تنظيم رعاية الأطفال في كوستاريكا هي الأقل إجهادا حيث تقلل المساندة التي تبذلها النساء وأفراد العائلة والدولة من حدة الأوضاع العسيرة. في الشيلي تضاربت ظروف العمل وانعدام المتاح من فرص رعاية الأطفال لدى القطاعين العام والخاص مع تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي والإيديولوجيا الجندرية التقليدية بحيث صارت رعاية الأطفال مُجهدة. وفي أسبانيا وجدنا الأوضاع الأكثر إجهادا في رعاية الأطفال بسبب التزاوج بين تقسيم للعمل قائم على أساس النوع الاجتماعي (وهو يعدّ غير عادل) وما انجر عن الأزمة من حد من منشآت رعاية الاطفال وتقلص في فرص التشغيل.

توجه كل المراسلات إلى الكاتبة على العنوان <monica.budowski@unifr.ch>

[1] مولت المؤسسة العلمية الوطنية السويسرية المشروع. وقد نسقت جامعة فريبورغ في سويسرا مع جامعة بامبلونا العمومية في إسبانيا وجامعة تيموكو الكاثوليكية في الشيلي وجامعة كوستاريكا

> توفير الرعاية في جنوب أفريقيا

بقلم إيلينا مور (Elena Moore)، جامعة كيب تاون وجيريمي سيكنغز (Jeremy Seekings)، جامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا، والرئيس السابق للجنة البحث في ج د ع ام حول التنمية الجهوية والحضرية (ل ب ٢١)، وعضة لجنة البحث حول الفقر والخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (ل ب ١٩)

مليون طفل والثلاثة ملايين مُسنّ عاطل والمليون عاجز في سنّ العمل من النساء والرجال وأكثر من ١٢ مليون عاطل، يحتاجون نوعا من أنواع الرعاية أو الدعم المالي.

منذ السنوات ١٩٢٠، بدأت جنوب أفريقيا في بناء دولة راعية لفائدة مواطنيها البيض على أساس النموذج البريطاني الذي يعتمد التمويل الضريبي للخدمات العمومية والدعم الاجتماعي والرعاية، وبالتركيز بالخصوص على الفئات «المستحِقة» من النساء والأطفال (والرجال بدرجة أقل). في جنوب أفريقيا كان المواطنون «المستحقون» بالطبع محدّدين عرقيا أيضا حيث يتمّ استثناء «الأفريكانرز» الجنوب أفريقيين أو «السود» من رعاية الدولة ومن المواطنة الاجتماعية وكذلك من الحقوق والمواطنة السياسية. وقد زادت التضييقات على المهن التي يمكن أن يعمل بها الأفارقة والأماكن التي يمكن أن يعيشوا فيها من تعزيز النظام العنصري لعمل المهاجرين مجبرا العديد من الأولياء العاملين على ترك أطفالهم يترعرعون لدى الأجداد الذين يتقاسمون معهم قدرا من مداخليهم. ولم تجبر موجبات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي دولة الميز العنصري على التدرج في إعادة توجيه الموارد العمومية نحو من كانوا يصنفون على أنهم ملونون وهنود ثم أفارقة إلا خلال السنوات ١٩٧٠ وقد كان ذلك انتقالا نحو نظام رعاية أكثر إدماجا لم يكتمل إلا على أثر أول انتخابات ديمقراطية جنوب أفريقية تمت سنة ١٩٩٤.

أدى نزع صبغة الميز العنصري على السياسات العمومية، وعلى الأخص برامج المساعدة الاجتماعية والتعليم العمومي والصحّة العموميّة إلى دولة راعية تعتمد مدّ التغطية وإعادة التوزيع (وإن لم تكن كذلك على الدوام)، وتوجد هذه الدولة بالتوازي مع ما توفره سوق متعاظمة إلى جانب الأقارب (وإن كان في تناقص).

لا يزال العديد من الأطفال يعيشون مع عائلات ممتدة وكثيرا ما يكونون من دون واحد من الأبوين أو كليهما. ولا يحيا إلا واحد من بين كل ثلاثة أطفال جنوب أفريقيين مع والديهم البيولوجيين أي لا يحيا ما يقارب ٥,٥ مليون طفل مع والديهم البيولوجيين. يضطلع الأقارب بدور أساس في توفير الرعاية فيما أدى، وفي ذات الوقت، تأنيث قوة العمل وتغير العلاقات القرابية إلى تزايد في ما توفره السوق من رعاية حيث يذهب ما يقارب ٣٠ بالمائة من الأطفال المراوحة أعمارهم بين ٠ و٤ سنوات إلى نوع من أنواع المحاضن أو منشأة رعاية نهارية.

توفر الدولة الرعاية للأطفال من خلال المدارس ومن خلال منح نقدية لفائدة مسدي الرعاية (بمن ذلك أقارب الرضاع أو الأقارب بالتبني) وقد عمدت الدولة منذ بداية السنوات ٢٠٠٠ إلى التوسع في بعث المنشآت ما قبل المدرسية. سلم المنح النقدية التي تدفع لمسدي الرعاية فريد من حيث التغطية والكلفة (في علاقة بالناتج الداخلي الخام) حتى إذا ما قورن ببرامج دولية أكثر شهرة مثل الحقيبة العائلية البرازيلية (منحة).

تدعم الدولة مسني جنوب أفريقيا أولا من خلال راتب معاشي من دون مساهمة، حيث يتم إعادة توزيع ما يفوق ١ في المائة من الناتج الداخلي الخام على ما يناهز الثالثة ملايين متمتع به. رواتب معاش المسنين مشروطة بقدر الموارد ولكن المدخول وحدّ الغنى المقرران مرتفعان بحيث لا يستثنى من النظام إلا أغنياء الجنوب أفريقيين. ويتناقض التوسع في المساعدة المالية للمسنين من قبل دولة ما بعد الميز العنصري مع إعادة توجيه الرعاية الصحية العمومية المبذولة لهم. ولم يعمّر ما توفّر من رعاية عمومية مُقيمة مباشرة (إقامات مسنين تديرها الدولة) وغير مباشر (إقامات مسنين مدعومة) لفائدة المسنين إلى ما بعد الانتقال إلى الديمقراطية. لمعاشات المسنين التي توفر أرباحا مجزية آثار غير مباشرة مهمة لدى الأسر التي يكون من بين أعضائها بالغون في سن العمل فيما يعيش عدد صغير منهم مع أطفال ليس يرافقهم بالغون في سن العمل. وفيما يدعم المسنون أقاربهم الشبان ماليا يبدو أن أفراد العائلات من الشبان لا يبذلون إلا القليل من الوقت في رعاية المسنين.

يحصل ما يقارب مليون مريض وعاجز من البالغين في سن العمل منح عجز وقد ساهم الإيدز في تزايد أعداد البالغين في سن العمل المَرْضى الذين يحتاجون الدعم المالي والرعاية الجسدية، ويبين البحث الكيفي أن الأيدز أضعف علاقات القرابة وأن ليس بمقدور المرضى في الكثير من الحالات أن يطلبوا المساعدة من أقاربهم الأبعدين أو حتى الأقربين. تستمر العلاقات القرابية في الاتصاف بالمزيد من الصبغة الجندرية وقد زاد الإيدز من ترسخ هذا النمط.

باستثناء برامج الدعم الحكومي، لا توفر جنوب أفريقيا إلا القليل من الدعم العمومي للعاطلين وللبالغين في سن العمل. من دون دعم الدولة ومن دون نفاذ إلى الدعم من خلال السوق يظل البالغون في سن العمل تابعين لأقاربهم ولكن دعم الأقارب لم يعد غير مشروط. يبدو كلا التقارب العائلي والقرابة المحتمة التي وصفها أنثروبولوجيون مثل ميير فورتس (Meyer Fortes) منذ أربعين سنة خلت

مفتقدا إلى حد كبير اليوم باعتبار تمييز الجنوب أفريقيين بين أقارب يستحقون وأقارب لا يستحقون بصرف النظر عما إذا كانوا من الأقربين أو الأبعدين.

تتصف أنظمة جنوب أفريقيا الخدمية والرعائية بالبعض من التماثلات مع أنظمة الخدمة الليبرالية في الشمال الكوني حيث توجه موارد الدولة نحو برامج الدعم الاجتماعي المشروطة بتوفر الموارد مركزة على الفئات المستحقة أو على الفقراء من الناس، وقد شجعت الدولة توسع السوق في إسداء الرعاية من خلال المعاشات المساهمة والتأمين الصحي وكذا المحاضن الخاصة.

ولكن، وعلى خلاف أنظمة الخدمة الليبرالية في الشمال الكوني، برامج المساعدة الاجتماعية في جنوب افريقيا ذات تغطية ممتدة إذ يحصل ما يناهز واحدا من كل ثلاثة بالغين أو أطفال منحة من نوع ما فيما يعيش ما يقارب ثلثي الساكنة ضمن أسر يتسلم أحد أفرادها منحة ما. وبذلك تنفذ المنح إلى ما يقارب نصف البيوت، بما في ذلك أكثرها فقرا. في ما يهم نسبة التغطية تبدو هذه البرامج أقرب إلى أكثر الأنظمة الاشتراكية الديمقراطية إدماجا في الشمال الكوني.

وفيما تتعرض العلاقات القرابية إلى التغير، وفيما يصير الدعم مشروطا أكثر فأكثر بالسلوك والمواقف الفردية يظل العديد من الجنوب أفريقيين تابعين لواحد من أفراد عائلاتهم في ما يتعلق بالمساعدة المادية أو الرعاية الجسدية. وفي هذا تشبه جنوب أفريقيا حالات العائلات الأوروبية الجنوبية.

دفع كل من نزع صبغة الميز العنصري عن المنح الاجتماعية والتغير الذي طرأ على دعم الأقارب خلال العقود القليلة الأخيرة نظام الخدمة الاجتماعية الجنوب أفريقي في اتجاه أكثر اشتراكية ديمقراطية ولكن الدولة تخلت كذلك عن دورها المحدود الذي كانت تضطلع به في توفير الرعاية الجسدية (وعلى الأخص لفائدة البعض من المسنين) دافعة بالناس نحو الاعتماد على القرابة، وعلى السوق أكثر.

توجه كل المراسلات إلى الكاتبين على العنوانين

<elena.moore@uct.ac.za> و<jeremy.seekings@gmail.com>

> علم الاجتماع في محيط مناوئ

بقلم مخبر علم الاجتماع العمومي، سان بترسبورغ، روسيا[1]

أعضاء مختبر سان بيترسبرغ لعلماء الاجتماع.
الصف في الاعلى، من اليسار الى اليمين: مكسيم أليوكوف، كسينيا ارموشينا، سفيتلانا ايربيليفا، ايا ماتفيف.
الصف في الاسفل، من اليسار الى اليمين: أندريه نيفيسكي، ناتاليا سافيلييفا، ديليارا فليفا، أوليغ زهورافليف.

مخبر علم الاجتماع العمومي (Public Sociology Laboratory) مجموعة بحث مستقلة تتكون من اكاديميين يساريين وناشطين حركيين في سان بترسبورغ. شارك البعض منا في الاحتجاجات الطلابية المناهضة لإضفاء الصبغة التجارية على التربية والفساد وامتهان العلم في قسم علم الاجتماع في جامعة موسكو خلال السنة الجامعية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ فيما شارك آخرون منا في الجمعيات اليسارية السياسية والفنية أثناء دراستهم للعلم الاجتماعي في جامعات مختلفة. قررنا سنة ٢٠١١ أن نبعث مجموعة من الاكاديميين الملتزمين تستكشف الاحتجاج الاجتماعي في مجتمعنا غير المسيّس. بعد إجرائنا بحثنا واسع النطاق في سياق حركة «من أجل انتخابات نزيهة» في روسيا خلال ٢٠١١-٢٠١٢ بدأنا بدراسة حركتي ميدان والميدان المضاد الأوكرانيتين في كييف، وذلك بالتعاون مع «مركز البحث الاجتماعي المستقل» (م ب اج م)Center for Independent Social Research . في نصنا هذا نركز على ثلاثة قضايا أولها سياق تطويرنا لبرنامجنا، وثانيها ما يعنيه بالنسبة إلينا الالتزام ب»علم الاجتماع العمومي» وثالثها الحدود التي يفرضها الوسط المؤسساتي على نشاطنا والكيفية التي يمكن بها تجاوز هذه الحدود.

>علم الاجتماع الروسي ما بين الأداتية (Instrumentalism) والاحترافية (Professionalism):

على امتداد تنشئتنا المهنية تشكلت ثلاثة أنواع من الوفاقات في الاختصاص في روسيا أدت إلى نوعين من المعرفة العلمية الاجتماعية: الأداتية والاحترافية. تمكن ملاحظة وجود الأول في معاهد علم الاجتماع التابعة لاكاديمية العلوم التي تفتقر إلى الاستقلالية بحيث صارت بيت الموالين سياسيا وكذا في أقسام علم الاجتماع التي تمت خصخصتها ضمنيا من قبل الإدارات الجامعية. في هذه المؤسسات يتوجب على الاكاديميين وفي آن معا أن يتعاملوا مع منطق كلا السوقين (سوق الدراسات التطبيقية المستجيبة للاحتياجات التجارية وسوق بيع الشهائد) أو أن يشاركوا في الدراسات مزعومة العلمية حول «الطبقة الوسطى» و«الانتقال»، و«زمن الاضطرابات الروسي» إلخ...

ردا على هذا النوع من علم الاجتماع «الرسمي» أو «الأداتي» تكونت فرقة «استقلالية» محاججةً بأن على محترف علم الاجتماع «الحق» أن ينكر الالتزام

السياسي. من هذا المنظور، كلا نوعي علم الاجتماع الأداتي غير احترافيين لا بسبب افتقارهما للاستقلالية بالمعنى البورديوي فحسب بل وكذلك لالتزامهما مع زبائن.

مناهضتنا للوفاق الأداتي كان هو أرضيتنا للاحتجاج على سياسة قسم علم الاجتماع في جامعة موسكو الحكومية ولكننا أعلنا عدم موافقتنا سواء بسواء على وفاق «المحترفين» اللاسياسيين. تعاوننا مع الناشطين الحركيين الذين كانوا أكثر تبصر من الاكاديميين المحترفين نقلنا تدريجيا بعيدا عن الآفاق العقائدية والنخوبية وعن الدوغمائية المنهجية سواء بسواء. يحاجج عالم الاجتماع فيكتور فاخشتاين (Victor Vakhshtayn) أحد أبرز دعاة المنظور «الاستقلالي» انسجاما في أفكاره بأنه قد استعيض عن اللغة «العلمية» في روسيا باللغتين»السوفياتية الجديدة» و» المناهضة للسوفياتية» وبأنه من الضروري، من أجل إضفاء الصبغة الاحترافية على علم الاجتماع، تأسيس علم «غير ملتزم». يرى فاخشتاين أن مهمة علم الاجتماع هي «إنتاج المعرفة من أجل المعرفة الخالصة» معتبرا أن أي تسييس للعلم الاجتماعي سيكون مدمرا للعقلانية العلمية.

نحن نعتقد أن هذا المنظور ليس التزاما بالعلم «النقي من القيم» كما يدعي فاخشتاين، بل على العكس من ذلك نحن نعتقد أن هذا الموقف إيديولوجي ويقع في المركز من النظام ما بعد السوفياتي النيوليبرالي حيث يعكس إيديولوجيا نزع التسييس والحس المشترك التي تفعل فيها خيبة أمل في السياسة، ووصم للمجال العمومي وبما يبرر هربا نحو الحياة الخاصة. ورث جيل فاخشتاين مُثُل «المعرفة النقية» مما قدمه أساتذتهم من «نقد لعلم الاجتماع البرجوازي» ومنه تمّ استلهام المعركة من أجل معرفة علمية اجتماعية صارمة على وقع أثر الحاجة إلى تحديد أسباب انهيار الامبراطورية السوفياتية أكثر من أي أثر آخر لتطلع راسخ نحو الالتزام. لقد اعتبروا علم الاجتماع أداة التحقق الذاتي للمجتمع، ولكن وفي سياق نزع التسييس، تحولت مُثل العمق النظري إلى إيمان تمامي «بالمعرفة النقية».

عندما بدأ المجتمع الروسي بالتسيس في سياق ما جد خلال ٢٠١١-٢٠١٢ من الاحتجاجات المناهضة لبوتين، واحتجاجات الميدان والحرب في أوكرانيا، كان على علماء الاجتماع المحترفين هم أيضا، على خطى جمهورهم، أن يولوا اهتمامهم إلى الاحتجاجات. ولكن وبالنظر إلى افتقادهم إلى تجربة التفكير العلمي في السياسة انتهوا إلى أن أعادوا إنتاج صور إيديولوجية نمطية شائعة أو إلى أن يقحموا حقيقة الاحتجاج في أطرهم النظرية مسبقة الوضع.

>ما الذي نعنيه بعلم الاجتماع العمومي؟

إذا ما كان جيل أساتذة «الاحترافيين» قد استلهم تجارب التغير الاجتماعي المأساوية للسنوات ١٩٨٠، وإذا ما كان «الاحترافيون» ذواتهم قد استلهموا مشاكل المجتمع الوجودية التي قادتهم إلى عالم الحياة الخاصة، فإن نزع التسييس ذاته صار مشكلتنا الوجودية وعلى الأخص عندما نقد أصدقاؤنا والمحيط العلمي والمجتمع نشاطنا الحركي. على هذا النحو انتهينا إلى دراسة نزع التسييس ضمن إطار تغير العلاقة بين المجالين العمومي والخاص. بل إن استكشاف المجال العمومي دفعنا إلى مناقشة نتائج أبحاثنا مع من كنا نَدْرُسهم ذواتهم أي مع فئات الجمهور الآخذة بالبروز. وعليه نحن الآن نبرمج مؤتمرا يجمعنا بمجموعات حركيي المجتمع المدني التي برزت خلال احتجاجات ٢٠١١-٢٠١٢ مقترحين دراستنا عليهم آملين في أن نتمكن من إثارة النقاش ونسج شبكة تربط ما بين هذه المجموعات.

نحن نؤمن أن الانشغال بالمشاكل الاجتماعية والسياسية يتطلب استكشاف النظريات العلمية الاجتماعية وفهمها باعتماد زاوية جديدة. أيمكن أن نفهم مشروع دوركايم من دون أن ننشغل بحالة فقدان المعايير (anomie)؟ أيمكن أن نستكشف نظريات العمومية من آرنت (Arendt) وهابرماس (Habermas) وصولا إلى فرايزر (Fraser) ونغت (Negt) وكلوغ (Kluge) من دون الإحالة على فقر الحياة إذا ما تم اختزالها في المجال الخاص؟ يقول بياننا إن « الغاية الرئيسة للمخبر هي المزاوجة بين مقاربة محترفة للبحث الاجتماعي والالتزام العمومي. ترتبط الأسئلة العلمية التي يثيرها مخبر علم الاجتماع العمومي بمشاكل اجتماعية مهمة تتعالق مع الوضع السياسي في روسيا وفي كل أرجاء العالم، بل إن رسالة المخبر هي المزاوجة بين الالتزام الاجتماعي والمسؤولية المدنية والتعميق النظري والوجودي بغية حل مشاكل «النظرية الكبرى» من خلال الدراسة الاختبارية للمشاكل الاجتماعية. إن دراسة التعبئة السياسية التي كانت في سياق الاحتجاجات الأخيرة مثلا، تسمح لنا بأن نضع على محك الدرس مشكل الوحدة والتضامن، الفردانية والتضامن».

>الحواجز القائمة في وجه علم الاجتماع العمومي في روسيا

ولكن هل يمكن تبني هذا الموقف بيسر في روسيا المعاصرة؟ ثمة عدد من العراقيل تهدد وجود مشروعنا ذاته. نحن منحصرون بين «الاحترافيين» و»الأداتيين» وكذا بين الجامعات الكبرى والسوق في ما يتعلق بالمنح. تخلق المؤسسات العلمية، سواء أكانت اكاديمية العلوم الرجعية أم جامعات «متقدمة « أصغر حجما، هرميات وأنساق مسارات مهنية متصلبة تخدم إعادة إنتاجها هي الخاصة. يصيب هذا المنطقُ بالتحلل التعاونَ والتضامن من خلال تذرير الباحثين وإخضاعهم. ذاك هو ما دفعنا إلى أن نجد لنا موطئ قدم في م ب اج م، ذلك المركز السوسيولوجي الأكثر استقلالية وانغراسا واحترافية في روسيا. في المقابل تسارع سوق المنح إلى التقلص بسبب القمع الذي تسلطه الدولة على الاكاديميين المناوئين. وقد كان نشر مؤلفنا «سياسة اللاّمسيس» مثلا، ذاك الذي خصصناه لاحتجاجات ٢٠١١-٢٠١٢ أحد الأسباب التي جعلت مسؤولي الدولة الرسميين يحاولون اتهام م ب اج م بأنه «عميل استخبارات أجنبية».

وعلى ذلك نحن نواجه اليوم محيطا مناوئا، وقد اعتمدنا إلى حد الآن على المواد المحدودة لوفاق أخلاقي وسياسي قوي داخل مجموعتنا وعلى ارتباطات واسعة وعلى قيادة لاشكلية، ولكن ذلك غير كاف لإدامة مشروعنا. نحن نعتقد أن علينا أن نوجد «أممية» للاكاديميين والفنانين توحّد ما بين العلماء والمثقفين الملتزمين من منطقتنا وبين نظرائهم في أرجاء العالم.

توجه المراسلات إلى المخبر على العنوان<publicsociologylab@gmail.com>

[1] V. Vakhshtayn's article in Global Dialogue, 2.3 and response from N.V. Romanovsky and Zh.T. Toshchenko in Global Dialogue, 2.5.

مقال تحليلي حول صورة المثل الاشتراكية في العمارة السوفياتية

بقلم ناتاليا تريغوبوفا (Natalia Tregubova) وفانتين ستاريكوف (Valentin Starikov)، جامعة سان بترسبورغ الحكومية،

في اللسان الروسي تعني كلمة سوفييت ١- مجلسا، جمعا، مكتبا (قياديا)، ٢- نصيحة، توصية، اقتراح، ٣- انسجاما، اتفاقا. استعمالا، تحيل اللفظة على نوع من التنظيم السياسي أدرج في الحياة السياسية على أثر ثورة أكتوبر لسنة ١٩١٧، غيّر السلطة السياسية تغييرا جذريا حيث عُرفت «المجالس التمثيلية للعمال والفلاحين والجنود» كذلك بمسمى «السوفياتات».

كان يراد للسوفياتات أن تكون أجساما حاكمة ينتخبها «من كانوا يعملون» يكون فيها كل شيء على أساس جماعية اتخاذ القرار». في بداية الحقبة السوفياتية على الأقل كان الهدف من السوفياتات تيسير وجود ديمقراطية مباشرة، وقد جسّدت مبادئ جديدة للحياة الاجتماعية مثل التضامن والملكية الجماعية والتنظيم الذاتي، وإن كانت هذه المبادئ تأسست، في الآن ذاته، على دكتاتورية الطبقات التي كانت قبلُ مضطهدة.

كانت هذه الاجتماعية الجديدة تتطلب أشكالا جديدة من الحياة اليومية في المجالين الحضري والريفي وفي الممارسات اليومية في كلا وسطي العمال والفلاحين. كان على كل سيرورات التعليم الجماهيري والتنشئة الثقافية والهجرة الحضرية وتحرر المرأة وأشكال الحوكمة الجديدة أن تتجسد في أنماط من الحياة اليومية بما في ذلك تنظيم الفضاء. وقد رفع ذلك تحديا ضخما أمام المهندسين المعماريين الذين طُلب منهم أن يبتدعوا أشكالا وأنواعا جديدة من البناءات. على هذا الأساس ولد المعمار الشكلاني الطليعي السوفياتي واسع الشهرة العالمية للسنوات ١٩٢٠ و١٩٣٠ جراء حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية.

أحد أضخم وأبقى المشاريع الشكلانية التي لا تزال مرئية اليوم في سان بيترسبورغ (التي كان تسمى لينينغراد) هو مجمع المباني الذي يقع في مقاطعة نافارسكايا زاستافا. كانت تلك الضاحية العمالية النموذجية لبدايات القرن العشرين مسرحا لأحداث «الأحد الدامي» المأساوية التي جدت حينما تمّ قمع مظاهرة عمالية سلمية من قبل الحرس القيصري الإمبراطوري سنة ١٩٠٥. على أثر ثورة ١٩١٧ تمّ إضفاء صبغة قدسية على الحدث فصار علامة مكرسة للإيديولوجيا البروليتارية الجديدة (الصورة رقم ١).

صارت نافارسكايا زفاستا موقعا للتجريب المعماري ومركز عموميا ضخما لمقاطعة صناعية أكبر حجما. وكانت بنايات شارع تراكتورنايا السكنية (بنيت في ١٩٢٥-١٩٢٧) أولوية قصوى في ذلك الوقت عندما رغب المهندسون المعماريون في وضع مبادئ جديدة لتنظيم الفضاء في سياق تطويرهم نمط إسكان عمومي للبروليتاريا. شارع تراكتورنايا مثال عن الطراز الانتقالي في المعمار وفي التخطيط الحضري سواء بسواء حيث يشتمل على ملامح من النيوكلاسيكية الروسية ممزوجة بأشكال طليعية جديدة وتصاميم تفوقية (تؤمن بتفوّق البروليتاريا- المترجم) والتقسيم الفضائي الوظيفي. أطلقت المباني في تراكتورنايا سيرورة من التغيير مست كل المقاطعة (الصورة ٢).

تم افتتاح أول مدرسة ثانوية في لينينغراد سنة ١٩٢٧. سميت مدرسة العيد العشرين للثورة وصمّمت في نطاق برنامج تجريبي فكانت ذات طرق جديدة في التدريس والتدريب هدفت إلى تحفيز المشاركة النشطة والحرية لدى التلاميذ فيما قلصت من عدد المدرسين المطلوبين. اشتملت المدرسة التي استقبلت ما يقارب ١٠٠٠ تلميذ على أنواع متنوعة من قاعات الدرس والمخابر بل ومرصد فلكي (الصورة عدد ٣).

ورثت الرؤية الهندسية الجديدة أفكارا وظيفية حول دلالة الساحات العمومية. كان أول مشروع ضخم تتولاه الحركة النقابية هو مركز مجال الجماعة (١٩٢٥-١٩٢٧). وقد وفرت مراكز الجماعات تلم أماكن للطبقة العاملة لممارسة الاختلاط الاجتماعي منها مسارح وقاعات درس وقاعات رياضة ومكتبات. في ١٩٣٠-١٩٣٢ تم التوسع في مركز الجماعة بحيث شمل مدرسة للتدريب المهني فتوفرت للعمال وللشباب فرص تطوير مهاراتهم المهنية (الصورة ٤).

كان المركز العام في نافارسكايا زاستافا متجرا ضخما ومصانع للأكل (١٩٢٩-١٩٣١). وقد تم تصميم المنشآت الجديدة بهدف توفير أكلات عشاء جاهزة للجمهور الواسع (التي لا يجب الخلط بينها وبين وحدات إنتاج الأكلات السريعة التي ظهرت في الشطر الأخير من القرن العشرين) وأكلات نصف جاهزة. يبين تركيب البناية حركية الحياة اليومية بأشكاله الضخمة وهندساته المختلفة وخطوطه العمودية والأفقية المتداخلة وأقسامه غير المتناظرة. كان المتجر الضخم ذو الغلاف الزجاجي ممكن الرؤية من الشارع في تجسيد لافت لمُثُل الانفتاح الكلي والتحرر والتضامن التي كانت مركزية في إيديولوجيا السوفياتات المبكرة (الصورة عدد ٥).

تم استكمال هذا المجموع الشكلاني الفريد ببناية سوفييت مقاطعة كيروف (١٩٣٠-١٩٣٥) التي كانت مقر المجلس البلدي للمقاطعة. كانت فكرة وجود حكومات محلية قوية وديمقراطية مركزية في خطاب التنظيم السياسي السوفياتي خلال السنوات ١٩٢٠. استقبل المركز الإداري الذي كان ممكن الرؤية من بعيد سلطات المقاطعة، والمؤسسات الثقافية وبنكا ومركزا للبريد وقاعة كبرى للاجتماعات. استغل المشروع كل تجديدات العصر الوظيفية والتقنية، ولكن، وفي الآن ذاته، كان يمكن النظر إلى مبنى سوفيات مقاطعة كيروف على أنه علامة على أفول الطليعة السوفياتية حيث كان رواقه شبه الكلاسيكي وتفاصيل أخرى أعراضا لاستدارة نحو هندسة معمارية امبراطورية مُحْدَثَة

تتبنى الإيديولوجيا التسلطية الجديدة (الصورة ٦).

بعد بضع سنوات تم بعث ساحة ضخمة قبالة المبنى خصيصا لتنظيم الاحتشادات الجماهيرية وجمع الأنصار، وفي سنة ١٩٣٨ شهدت الساحة وضع تمثال للقائد الأسطوري للحزب الشيوعي في لينينغراد سيرغي كيروف (الصورة ٧). أشّر نصب كيروف (الذي كان اغتياله في ١٩٣٤ تعلة لتصاعد القمع الستاليني الذي بلغ ذروته في حملة التطهير الكبرى) التذكاري الضخم على نهاية التاريخ المبكر للمعمار والمجتمع السوفياتيين. تطلب العصر الموالي أشكالا معمارية أخرى تدعو لأشكال أخرى من الاجتماعية حيث الحشود حلت مكان الجموع، واستتب التسلط عوضا عن الديمقراطية الشعبية والاستهلاك الممتثل محل التضامن. وفي إشارة رمزية تم تحويل قاعة الاجتماعات الضخمة ذات الألف مقعد إلى قاعة للسينما.

اليوم وبعد ما يقارب القرن، لا تزال نافارسكايا زاستافا مقاطعة صناعية ذات أغلبية سكانية عمالية، ولا تزال المدرسة الثانوية ومركز الجماعة والمنازل ومباني سوفيات مقاطعة كيروف تحافظ على وظائفها الأولى وإن كانت دلالاتها بوصفها أمكنة للتنشئة والنشاط الجماعي قد أفلت. ويتوارى المعمار الشكلاني إلى ما خلف بُنى من الحقب السابقة له (الإمبراطوري) واللاحق له (الستالينية والسوفياتية المتأخرة) وتبدو المنطقة بأجمعها اليوم وكأنها طِرْس (الكتاب الذي مُحِيَ ثمّ كُتِبَ من جديد - المترجم).

توجه كل المراسلات إلى الكاتبة على العنوان <natalya.tr@mail.ru>

الصورة الثانية: المساكن حول شارع تراكتيرونايا.

الصورة الأولى: مظاهرات العمال مقابل بوابة النارفا قبل الاحد الدامي في العام ١٩٠٥ أثناء الاشتباك مع الحرس القيصري.

الصورة الرابعة : مركز التجمع السوفياتي القديم.

الصورة الثالثة: المدرسة السوفياتية القديمة مع المرصد.

الصورة السادسة :
سوفيات مقاطعة كيروف.

الصورة الخامسة :
مصنع الغذاء السوفياتي القديم.

الصورة الثامنة:
الهندسة المعمارية الستالينية في مربع نارفا.

كل الصور ما عدا الصورة الأولى أخذوا من قبل ناتاليا تريجوبوفا و فالانتين ستاريكوف.

الصورة السابعة:
تمثال القائد الشيوعي،سيرجي كيروف.

> هجرة مربيات الأطفال بوصفها طقس عبور

بقلم سوزانا سيكيراكوفا بوريكوفا (Zuzana Sekeráková Búriková)، جامعة ماساريك بورنو، جمهورية التشيك

منذ العام ١٩٩٠ تحولت «أو بيرينج» الى طريق أساسي للنساء المهاجرات من سلوفاكيا. شركات تشغيل خاصة استضافت العائلات و قامت بتعيين قواد من و الى لندن.هنا في محطة فيكتوريا للحافلات في لندن تقوم احدى الصديقات بتوديع صديقتها التي انتهت مدة بقائها.
الصورة ل :زوزانا سيكيراكوفا

تجمع «تربية الأطفال» في بريطانيا بين عمل منزلي مأجور تقوم به مهاجرات مؤقتات، وتبادل ثقافي تحدده تنظيمات قانونية وطنية ودولية وترتيبات حياتية أساسية. بالفعل، واستنادا إلى التنظيمات القانونية البريطانية التي تم إقرارها خلال سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تكون المربيات شابات أجنبيات يُقمن مددا أقصاها سنتان لدى عائلات لغرض تعلم الإنكليزية وإحراز معرفة أكبر بالبلد. يفترض في المربيات أن يعشن «وكأنهن جزء من العائلة» بحيث يحصلن على الغذاء والإقامة و«مصروف جيب» (ليست أجرة) مقابل رعاية الأطفال أو القيام بأعمال منزلية. ويتوجب على العائلات أن تعامل المربيات بمساواة مع باقي أفرادها وتشير توصيات إدارة الهجرة على الدوام بمعاملتهن وكأنهن أفراد من العائلة.

منذ بداية السنوات ١٩٩٠، صارت إقامة المربيات طريقا هامة لهجرة النساء من أوروبا الوسطى والشرقية ما بعد الاشتراكية وعلى الأخص من سلوفاكيا التي تسجل واحدة من أعلى نسب هجرة المربيات من عدد السكان. وتؤكد وسائط الإعلام السلوفاكية والمناقشات اليومية على الربط بين عمل المربيات وبين العسر الاقتصادي وبطالة الشباب المتفشية ولكنها تربطه أيضا بالقيمة الرمزية للغات الأجنبية والسفر إلى ما وراء البحار.

على أن ٥٠ مقابلة مع مربيات سلوفاكيات تم إجراؤها على امتداد سنة من الملاحظة بالمشاركة في لندن خلال سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كشفت أن دوافعهن غير <<

ممكنة الاختزال في مجرد استراتيجية اقتصادية. على العموم كانت الرغبة في العمل وفي كسب المزيد من المال أو في تعلم الإنكليزية ممزوجة بقضايا أكثر شخصية حيث كانت قرارات الهجرة مرتبطة بالعلاقات التي كانت لهن مع الوالدين والشركاء والأصدقاء. فإذا ما قلت إحداهن أنها صارت مربية من أجل تفادي عمل في المصنع ممل وقليل الأجر فإن الأخرى قد تفسر قرار رحيلها بسبب معاناتها قطيعة بغيضة وعدم قدرتها على تحمل البقاء في نفس القرية التي يقطنها حبيبها السابق. كثيرا ما تخفي المزايا الاقتصادية التي يبدو أن المربية تغنمها من إقامتها خارج البلاد (أو حتى من إقامتها المستقبلية المرتقبة لدى العائلة) دوافع أكثر تعقيدا وأقل بداهة. على العموم كان من المناسب أكثر لهن أن يدّعيْن أن الواحدة منهن أَمِلَتْ في تعلّم اللغة بدلا من القول إن التحوّل إلى مربية سيسمح لها بالإفلات من انتهاء قصة رومانسية إلى مأزق أو من الحياة محدودة الآفاق في البيت الأسري.

قبل الهجرة، كانت أغلب المربيات يعشن في بيوت أسرهن وقد مكنتهن إقامتهن بوصفهن مربيات من وسائل تامّة الشرعية للفوز بالاستقلال حيث تتفق غالبيتهن على اعتبار إقاماتهن فترة فاصلة بين مغادرة بيوتهن الأسرية واستقرارهن (حيث يأملن أن يبدأن بتكوين عائلاتهن هن الخاصة). نظرن إلى الزمن الذي قضينه خارج البلاد على أنه فرصة للمغامرة والتجريب والاستمتاع. لم يرسلن حوّالات إلى بلدهن ولم يكن ينتظر منهن ذلك أبدا. كن ينفقن المال الذي يحصلن عليه، «مصرف الجيب» كما ينفق «مصروف الجيب» دائما في اللهو وابتياع ملابس الموضة والحفلات والهدايا. كما أن العديدات قلن إنهن كن يدخرن جزءا من مالهن، وإن لم يكن أغلبه، للمستقبل بحيث يستعملنه في تعلم اللغة. كما قالت العديدات في الاستجوابات إنه عليهن أن يكنّ حريصات في المستقبل وأن يدخرن المال أو أن يضحّين بأوقاتهن ومواردهن الاقتصادية لصالح أبنائهن. ولكن من المهم، الآن، أن يتمتعن وأن يجرّبن ربط العلاقات والاطّلاع على ما ترى المربيات أنه ثقافة استهلاكية أكثر تقدما مما عرفن.

وصفت الكثير من المربيات هذه التجارب على أنها جزء من مشروع أكبر حيث اعتبرن إقامتهن خارج بلادهن واستقلالهن عن والديهن واعتمادهن على أنفسهن دروسا تساعد على النضج وعلى التطور الذاتي. وكثيرا ما قارنت المربيات عملهن بالخدمة العسكرية التي كانت إلى حد زمن إجرائي بحتي إجبارية للرجال في جمهورية التشيك. بالنسبة إلى العديد من النساء كان العمل في التربية يعتبر طقس عبور يدرّبهن على الكهولة من خلال إثبات استقلالهن.

لهذا الفهم الذاتي آثار بالغة الجدية بالنسبة إلى المربيات حيث يدفع بالكثيرات إلى التعامل مع وضعيات يجدنها خانقة. العلاقات المتساوية بين المربيات وعائلات الاستقبال التي توصي بها التنظيمات القانونية عسيرة التحقيق في ظل علاقات قوة غير متكافئة. وبالفعل لم تستجب ٨٢ من ٨٦ عائلة استقبال عملت لفائدتها مُخبِراتي للتنظيمات استجابة كاملة حيث كانت تطلب من المربيات أن يعملن ساعات أكثر من الساعات التي يفترض بهن أن يقمن بها، ولا تسدد لهن أجر العمل الإضافي أو تتجاهل حقوق المربيات في الوقت الحر أو تعلم اللغة، وحيث كان على البعض منهن أن ينمن في نفس غرف الأطفال الذين كن يرعيْنهم أو حتى في نفس أَسِرّتهن.

وضع المربيات المهاجرات، وعيشهن في المنازل التي تكون هي ذاتها وفي آن معًا «مواقع عملهن»، وافتقارهن للطلاقة في اللغة، مضافا إلى موقعهن الغامض في تلك المنازل حيث كن في ذات الآن عاملات وضيفات وأفراد عائلة مؤقّتين، جعلهن في وضع حرج لدى تفاوضهن حول ظروف العمل والعيش. وقد كانت مغادرةُ عائلةِ استقبالٍ استغلالية أو مزعجة بالنسبة إلى غالب المربيات عبارةً عن مواجهة لثلاث خيارات صعبة فإما العثور على عائلة استقبال جديدة أو العثور على عمل آخر في المملكة المتحدة أو اتخاذ قرار العودة إلى سلوفاكيا.

في أغلب الحالات قررت المربيات البقاء وإن شعرن بأنهن عرضة للمعاملة السيئة أو الاستغلال. وفيما أشارت البعض من المربيات إلى أسباب أكثر عملية لبقائهن من قبيل عدم امتلاكهن ما يكفي من المال للعودة إلى أرض وطنهن أو افتقارهن إلى آفاق تعليمية أو تشغيلية واضحة تعقب انقطاعهن الفجئي عن عملهن، فإن العديد منهن شعرن بأنه كان عليهن أن يثبتن أنهن قادرات على تحمل الأوقات العصيبة. وصفت العديدات البقاء في وضعية استغلالية على أنه اختبار يثبتن من خلاله أنهن كهلات وأنهن صبرن بدل الهرع عائدات إلى والديهن بمجرد أن اشتدت الأوضاع. للمفارقة، قلصت اللامساواة البنيوية مقرونة إلى تمسك المربيات بإثبات نضجهن من ميلهن إلى مقاومة الاستغلال ذلك أن جهودهن في إبراز نضجهن الشخصي ذاك يمكن عمليا أن يساهم في سلبهن قُوّتهن.

توجه كل المراسلات إلى الكاتبة على العنوان <burikova@fss.muni.cz>

> الدراسة في المنزل: الحرية والرقابة في التربية التشيكية

بقلم إيرينا كاسباروفا (Irena Kašparová)، جامعة ماساريك بونو، جمهورية التشيك

درس التشريح في المنزل! الصورة من قبل إيرين كاسباروفا

خلال العشريّتين الأخيرتين، واستنادا إلى طرق ووسائل قياس دولية متنوعة (من بينها معايير PISA)، اطَّرَدَ تدنّي نتائج التلاميذ التشيك المدرسية، وهو ما أثار نقاشا وطنيا حول التربية ودورها واتجاهاتها وطرائقها. قال الأولياء غير الراضين لا على المعايير المقارنة فحسب بل وعلى قضايا اجتماعية أكثر اتساعا مثل الافتقار إلى مقاربة فردية أو إلى حرية الاختيار ضمن تربية إجبارية، إنهم غير راضين عموما على نمط عيش سائد يتسبب فيه العمل والدراسة في الفصل بين الوالدين وأطفالهم منذ سن مبكّرة.

بعد الحقبة الشيوعية، عقود الفردانية المقموعة تلك، حاجج البعض من التشيك بأن على الأفراد أن يتحملوا بأنفسهم مسؤولياتهم ومسؤوليات عائلاتهم. وقد يسرت حكومات ما بعد الشيوعية إمكانيات جديدة في العديد من أفضية المجال الاجتماعي بما في ذلك التربية. نتيجة لذلك، تم إدراج الدراسة في المنزل بوصفه أحد البدائل التربوية المتعددة.

عمليا، تتنوع الدراسة في المنزل لدى التشيك مُراوحة بين عدم التدريس، تطبيقا لفلسفة ترك الطفل يتعلم من تلقاء نفسه، والاتباع الحرفي للبرنامج الدراسي الرسمي في بيئة المنزل العائلي. وعلى الرغم من وجود بعض الدلائل على تنامي الطلب لدى الوالدِين التشيك على هذه الإمكانية التربوية على امتداد العشر سنوات الأخيرة فإنها لا تزال ممارسةً أقلية لا تهم إلا أقل من ١ بالمائة من الأطفال في سنّ الدّراسة.

لم يكن للتلاميذ خلال الحقبة الشيوعية (١٩٤٧-١٩٨٩) من خيار سوى الذهاب إلى مدارس الدولة على امتداد السنوات التسع للتعليم الإجباري. لم يكن ثمة من بديل بحيث درس أغلب الوالدين التشيك الحاليين (ذوي ٣٠ سنة فما فوق) ذواتهم في ظل الإيديولوجيا الشيوعية التي كانت تؤكد على المساواة والتماثل والامتثال ووحدانية الانتظام. وعليه فإن الدراسة في المنزل تمثل بالنسبة إلى العديد من الوالدين ظاهرة جديدة وتبدو لهم فكرة ثورية حقا. وعلى أثر ممارسة بعض الوالدين حسني التعليم ممن عاشوا في الخارج ضغوطا من أجل إقرارها، تم تقنين الدراسة في المنزل حقا للطفل ولوالديْه سنة ٢٠٠٥.

في ظل القانون الجديد، للوالدين الحق في تدريس طفلهما في المنزل وإن يكن خلال الدراسة الابتدائية فحسب (المستويات من ١ إلى ٥). ومن بين ما توجبه الشروط القانونية حيازة الوالد(ة)- المدرس(ة) شهادة جامعية على الأقل، ورسالة دعم من مكتب إرشاد بيداغوجي نفسي تابع للدولة. على الوالد(ة)- المدرس(ة) أن يشرح سبب رغبته(ا) في تدريس طفله(ا) في المنزل كما يتوجب عليه(ا) أن يثبت توفر فضاء تعليمي مرضي (وهو ما يعني توفر تجهيزات ملائمة ومحيط وفضاء في المنزل). وعلى الطفل أن يجتاز الامتحانات المدرسية الرسمية مرتين في السنة على الأقل.

يهب القانون الحرية في التربية ولكنه في الآن ذاته يُظهر رغبة الدولة في ممارسة الرقابة على هذه الحرية إلى أقصى حدّ ممكن من خلال مطالبة الوالدين بإثبات امتلاكهم لرأس مال ثقافي ورأس مال مالي. على الوالدين والأطفال أن يجتازوا اختبارا ينجزه مكتب إرشاد بيداغوجي نفسي يعمل بوصفه حارس دولةٍ له سلطة عقابية. وقد روى بعض الوالدين أنه كان عليهم أن يذهبوا إلى العديد من مكاتب الإرشاد حتى يحصلوا على الشهائد الضرورية.

لماذا جعلت الدولة التشيكية مكاتب الإرشاد التي كانت وظيفتها الأساس

<<

تتمثل في التوقي من الاستثناء في التدريس السائد حَكَمًا على التدريس المنزلي؟ لا يحتمل العديد من المسؤولين من ذوي التصميم المحافظ فكرة الاستثناء الدراسي المنزلي ويرفضون مطالب المتقدمين على أساس المؤهلات الفردية متناسين العوامل النسقية وعلى الأخص منها النفاذ إلى الموارد الاقتصادية. على خلاف المدارس التي تسند لها مبالغ جملية من المال العمومي لكل طفل مسجل (بمن في ذلك الأطفال المزاولين دراساتهم في المنازل والذين يمتحنون مرتين في السنة) ليس للأولياء الذين يدرّسون أبناءهم في المنزل دعم من الدولة لاقتناء الكتب والأدوات والوسائل التعليمية أو الأكل مدعوم الثمن. إن الدراسة في المنزل المرتبطة في الكثير من الأحيان بالعمل بتوقيت جزئي أو بانعدام الدخل (لعدم العمل) لواحد من الولدين أو لكليهما غير ممكنة إلا بالنسبة إلى من يقدرون على تكاليفها.

مفهوم الاستثناء في التربية بالغ الحساسية سياسيا وثقافيا في السياق التشيكي. ماضيا، كان ينظر إلى الدراسة في المنزل على أنها استثنائية لسببين رئيسيين إذ كان ثمة، من ناحية، تجربة النبلاء والأوليغارشية التشيكية الذين كانوا يقدرون على تحمل المعاليم الخاصة وهو نوع من الاستثناء الذي كان ينظر إليه عقب الثورة على أنه امتياز غير عادل لفائدة الأغنياء. تشتت أفراد هذه الطبقة الاجتماعية عقب استيلاء الشيوعيين على السلطة سنة ١٩٤٧، واعتبر النظام الجديد أن لا حاجة للدراسة في المنزل في ظل الشيوعية باعتبار توفّر التربية المجانية للجميع.

من ناحية ثانية، وفي ظل الشيوعية، انتهت الدراسة في المنزل والاستثناء إلى معنيين مختلفين تماما، فحيث أكد التدريس عقب الثورة على وحدانية الانتظام والشمول لم يكن ثمة من مجال للاختلاف. لقد كافح الأطفال من ذوي القدرات «غير الممتثلة» جسديا وعقليا من أجل الحصول على موقع في التعليم السائد. أسست مدارس مخصوصة لفائدة من وسموا بأنهم «مختلفون»، بمن في ذلك مجموعات إثنية بأكملها مثل الروم، وإذا ما تبين أن هذه المدارس غير كافية كان على التلميذ أن يدرس في المنزل. من توجّب عليهم أن يدرسوا في المنزل في ظل النظام الشيوعي كانوا موضوعا للشفقة لأنهم اعتبروا غير مناسبين للإدماج في مجتمع صحي.

راهنا، أنكر وزير التربية كل إمكانية لتقنين الدراسة في المنزل لما بعد المدرسة الابتدائية بحيث جسد موقفه الازدواجية التي لا تزال الدراسة في المنزل تثيرها في جمهورية التشيك. فعلى الرغم من أن إضفاء الصبغة اللامركزية على سياسة البلد وتحريره مَنَحَ أسسا قانونية وكذا اجتماعية للدراسة في المنزل بوصفها بديلا قابلا للحياة فإن شروطها حادة الإلزام تعني عمليا أنها فائقة الانتقائية. ولئن منح القانون بعض مجال لوجود البدائل فإن جذورها لا تزال منشدة إلى الدولة بحيث تغطي على انتقائيتها. لا يزال الاستثناء، وبأكثر مما كان عليه خلال الحقبة الشيوعية، يحيل على فقدان الدولة سيطرتها وهو ما لا يزال ينظر إليه على أنه غير مرغوب فيه. على ذلك نحن نعيش مفارقة إذ تنفتح الدولة على سياسة مدرسية إدماجية على شاكلة التدريس المنزلي في حين تنقلب آليات السيطرة التي تنظم الدراسة في المنزل إلى منفذ استثنائي.

توجه كل المراسلات إلى الكاتبة على العنوان <irenakasparova@seznam.cz>

> تذكر العمال الروم في جمهورية التشيك

بقلم كاتيرينا سيديروبولو جانكو (Kateřina Sidiropulu Janků)، جامعة ماشاريك بورنو، جمهورية التشيك

معرض روما في المسرح الوطني في براغ.
الصورة ل ميشيل هيكوفسكي.

الكبير الأول لفريق العمل، حيث وقف أكثر من عشرة أشخاص من الاكاديميين وأعوان الخدمة الاجتماعية والمدرّسين على صيغة دائرة لمناقشة المهام التحضيرية في بداية يوم طويل. ليس من طريقة أفضل للدراية ولإطلاق بناء الثقة المتبادلة من العمل سويا من أجل هدف مشترك، وهدفنا هو تحضير معرض عن العمال السلوفاك الروم الذين حلوا بالأراضي التشيكية للعمل بعد سنة ١٩٤٥، لإحياء ذكرى تلك الأحداث ولنكسب الروم في المجتمع التشيكي مكانة أكثر كرامة.

تقول بوزينا دودي كوتوفا عون الخدمة الاجتماعية وشقيقة كاتب وناشط حركي وعامل سابق من الروم حلّ لأوّل مرّة بتشيكيا الحالية آتيا من الحدود السلوفاكية الأوكرانية سنة ١٩٥٢ «عندما كنت أتجول في شطر المدينة الذي كنا نعمل فيه، كنت دائمة القول للفتيات الصغيرات أنني لم أكن أعرف جيّدا «كاتار سال» (أي»من أين جئتن»؟) ذلك أني كنت أعرف أنهن أتين كلهن من مكان ما وأن لعائلاتهن جذورا في سلوفاكيا، مثلما هو حال عائلتي». مهندس المعرض الذي نعدّ يُصِيخُ السمع ويوافق أعضاء آخرون في الفريق على عنوانه وأنا سعيدة لالتقاط مصور المشروع تلك اللحظة التكوينية بالكاميرا.

أسأل كيف تكتب «كاتار سال» لأن حذقي للغة الروم ضعيف، ولا أعرف إلا البعض من الجمل الأساسية التي تكفيني لتقديم الشكر ولإبداء حركة احترام رمزية أو حركة دفاع استراتيجي كلما احتجت. لغة الروم بالغة التعقيد بالنسبة إليّ ولم أتمكن من السيطرة عليها بعد درسي الخامس فيها. أَمْلت بوزينا الجملة مضيفة «قد يحسن بنا أن نسمّي المعرض كاتار سان إذ لا يزال من المعتاد استعمال كلمات مُوَقَّرَةٍ عند التحدث إلى المسنين.»

اليوم هو الثامن من سبتمبر أيلول من سنة ٢٠١٤ وأنا أقرأ خطابي الافتتاحي قبالة نموذج كرتوني مطابق لمنزل عار من الخارج وملون من الداخل بألوان علمي التشيك والروم. اجتمع ما يقارب الخمسين شخصا لحضور الحفل أحدهم شرطي بزي مدني مختص في التطرف كان يحضر ربما لأننا قلنا للشرطة المحلية إننا نخطط للعرض في ساحة أوسترافا-فيتكوفيس مع طلب خجول بمراقبة ما يجدّ إذ لم نكن نعلم ما يمكن أن يحدث ولا إن كان شيء ممكن الحدوث أصلا، لنا وللمعرض. رفض مستشار مقاطعة أوسترافا المركزية أن يمنحنا ترخيصا بوضع المعرض في الساحة الرئيسة وتجاهل دعوتنا له لمناقشة قراراه. «لا تستغربوا» قال لنا لنا أحد زوار أوسترافا- فيتكوفيس،

<<

« إنهم يشعرون أنهم مسؤولون عن صورة وسط أوسترافا وهم لا يرغبون في أن تبدو مثل أرض غجرية». مؤرخ فيتكوفيس الإخباري رأى الأمر على نحو آخر حيث قال» أنا متحمس لرؤية هذا الشكل الثقافي الجيد هاهنا، ما من مثيل آخر له في أوسترافا».

ما كانت المفاجأة الكبرى؟ ما من فعل وندالي (تهديمي) ضد عرضنا الذي امتد على خمسة أسابيع. كانت عائلات الروم تأتي بكامل زينة ملابسها لترى وتستمع إلى قصص أقاربها وجيرانها. وقد شكرَنا أحد المشردين من دون مأوى على هذه التجربة بالغة الأهمية عندما كان داخلا إلى المعرض. وكان المارة من شباب ما تحت العشرين مستعملي آخر التكنولوجيات، في كامل زينة هندامهم معاصرين ولكنهم كانوا بالغي التوتر حتى من مجرد الاقتراب أكثر إذ كانوا يخشون أن نتوجه لهم بالكلام. تذكّر المسنون من التشيك رفقاءهم من العمال والجيران والعشاق من الروم لحقبة سنوات ١٩٦٠، ولم يُبدِ مدير المدرسة الابتدائية المليئة بالتلاميذ الروم الذي لم يكن يعلم بوجود علم للروم خَجَلا من الاعتراف بجهله.

اليوم هو التاسع من فيفري شباط من سنة ٢٠١٥ وفيه تلقيت رسالة إلكترونية من وزارة الثقافة التشيكية التي مولت مشروع ذاكرة العمال الروم. لقد نظمنا ثلاث معارض مثلما وعدنا ولكن لم يدم كل واحد منها شهرين مثلما نصت على ذلك شروط المنحة. خلال ربيع ٢٠١٤ نويت بالفعل أن أستجيب لشرط الشهرين ولكن مع تزايد العقبات وتصاعد الضغوط السياسية والإدارية الصريحة إلى هذا الحد أو ذاك تراجعت ببطء عن هذا الشرط ونسيت أنه حيوي بالنسبة إلى الإيفاء بشروط المنحة. ببساطة غرقت في التعقيدات الإدارية لكامل السيرورة (بما في ذلك الحصول على ١٥ ترخيصا للموقع الواحد والتسجيل الكامل) وبأسلوب الاتصال المربك وغير الودي أحيانا. عبّرت بعدُ مجموعتان عن اهتمامهما بدعم المعارض اللاحقة وقد رأى خبير متحفي مستقل من الخارج معرضنا وأرسل لنا بتقديره بالتوازي مع طلب بتفسير كيفية عمل السماعات الاستعادية التي بها يمكن لك أن تعالج سرديات مختلفة لشهود من الروم وأن تستمع إليها.

فضلا عن الاهتمام بالمعارض اللاحقة، كانت ثمة مساهمات في التفكير النظري حول العلاقات ما بين الإثنية والتربية ومحو مظاهر اللامساواة الاجتماعية أو حول إمكانيات التمكين للحوار المدني ومعالجة الاختلافات في زمن «الذات غير المتعاونة». نقدر أن ٢٥٠٠ شخصا شاهدوا معرضنا من الداخل وأن مئات الآخرين شاهدوه من خلال النوافذ الخارجية. نحن بالطبع لا نشعر أن كل شيء قد ذهب أدراج الرياح، ولكنا، واستنادا إلى المؤشرات الفنية التطبيقية المعتمدة، فشلنا وعدنا إلى المربع الأوّل.

لذلك بدأنا التحضير لجولة أخرى من العرض ومن حسن حظنا أن واحدا من الداعمين أنقذ كل المعروضات عندما كنا بالضبط بصدد الإقفال. كان يرغب في عرضها في موقف الحافلات في مدينته، ذلك المركز الصناعي الذي بقي فيه بعض الشهود الروم ممن هاجروا من سلوفاكيا في ما بعد الحرب، حيث ارتفعت أثمان الكراء بعد ١٩٨٩ وغادر أغلب الروم إلى مناطق الأطراف في واحدة من نماذج المدن التشيكية المتماثلة لما بعد الحقبة الاشتراكية.

كانت تجربة العلم التطبيقي التجديدية تلك هي التحدي المهني الأكثر تطويرا وإحباطا واجهته طوال سنوات.

توجه كل المراسلات إلى الكاتبة على العنوان التالي <katerinasj@fss.muni.cz>

> ملاحظات ميدانية: مشهد السياسات العمالية الصينية المتغير

بقلم ليفنغ لين (Lefeng Lin)، جامعة ويسكنسن، ماديسون، الولايات المتحدة

نشطاء في منظمات غير حكومية و عمال يحتفلون بجلسة التفاوض الناجحة في قوانغتشو.
الصورة لليفنغ لين.

منذ سنة ٢٠١٠، حين ضربت الصين موجة من الإضرابات الوطنية، دأبت الوسائط الإعلامية والنشطاء الحركيون على وصف العمال الصينيين على أنهم لا يهدأ لهم شغب، ومنخرطون في اهتزازات لا تحصى، وإضرابات وإضرابات فجئية. ولكن المنظمات العمالية غير الحكومية والاكاديميين الشبان المهتمين بعالم العمل ينزعون اليوم إلى ترديد نفس القصص وعلى الأخص بالنسبة إلى جنوب الصين حيث تقع أغلب مصانع البلد الكبرى وحيث تنزاح مقاومة العمال من الحركة ذات الصبغة الفردية القانونية إلى الحركة الجماعية ومن الشغب غير المنظم والانقطاع عن العمل إلى إضرابات ومفاوضات استراتيجية. في ما وراء كل ذلك تضطلع المنظمات العمالية غير الحكومية (م غ ح) والنشطاء الحركيون بدور حاسم في التعبئة والتنظيم.

في نفس الوقت، دأب الاكاديميون المهتمون بعالم العمل والنشطاء الحركيون، على نقد النظام النقابي الصيني لبيروقراطيته وعدم تمثيليته. واعتبر الكثير من الملاحظين أن الشيء الوحيد الذي قد تكون النقابات فعلته للعمال هو الضغط من أجل قوانين عمالية جديدة حيث كثيرا ما يحتل أصحاب المقاعد النقابيون في لجان الحزب الشيوعي وفي مجلس الشعب مواقع قيادية سواء على المستوى الوطني أو المحلي بحيث كان لهم دور واضح في صياغة القوانين. على العموم يعمل النظام النقابي على صيغة جهاز حزبي بيروقراطي حيث يتم تعيين مسؤولي النقابات من قبل الحزب في حين لا يكون لهم إلا القليل من الاتصال بالعمال أو المعرفة بالعلاقات العمالية. بل إن العديد من المسؤولين يهتمون بعدد من يمثلون من المنخرطين في النقابة وبمقدار معاليم الانخراط التي تجمعها نقاباتهم أكثر من اهتمامهم بالحقوق العمالية. خلال الإضرابات كثيرا ما يرى الملاحظون مسؤولي النقابات وهم بصدد التنسيق مع المسؤولين الحكوميين أو مع الأعراف محاولين إقناع العمال بالعودة إلى العمل، وفي ورشات العمل، كثيرا

>>

ما تبدو النقابات أكثر اهتماما بمراقبة العمل من اهتمامها بالاستجابة إلى شكاواهم.

عندما بدأت عملي الميداني في شانزهان، افترضتُ أن المنظمات العمالية غير الحكومية والنشطاء الحركيين، لا النقابات الرسمية هم من يمتلكون مفاتيح مستقبل العمل، وأنني، إن قصرت ملاحظاتي على المنظمات غير الحكومية والمصانع والجماعات، فإنني قد أستمر في الاعتقاد أن م غ ح مركزية الوجود في النضالات العمالية. ولكن ما إن تمكنتُ من النّفاذ إلى مكاتب النقابات المحلية حتى رأيت أنها مَثَّلها كَمَثل م غ ح تتأقلم مع النظام الصيني للعلاقات العمالية سريع التغير وأن السياسات العمالية الصينية بصدد إعادة التشكل بفعل النقابات وم غ ح سواء بسواء.

انخراط م غ ح العمالية في تنظيم العمال وتعبئتهم تطورٌ حديث نسبيا، إذ كانت خلال العشرية الأخيرة تسدي أغلب خدماتها إلى العمال أصيلي المناطق الريفية ممن لا نفاذ لهم إلا إلى القليل من الموارد الاجتماعية المتاحة للصينيين الحضريين المقيمين المسجلين. وتوفر م غ ح عونا قانونيا للعمال الذين لا يعلمون إلا القليل عن قانون العمل وليس لهم من المال ما يسمح لهم بالعثور على محام، كما توفر ترفيها بسيطا من قبيل عرض الأشرطة السينمائية أو خدمات اجتماعية أخرى من قبيل البرامج الدراسية الموازية.

ولكن ومنذ ٢٠١٠، بدأ العديد من العمال بالاشتراك في أنشطة تقام في أماكن العمل وتبعا لذلك تعمد البعض من م غ ح العمالية الآن إلى تدريب فرقها العاملة على المساعدة على التنظم النقابي وعلى المفاوضة الجماعية. ولكن م غ ح العمالية تواجه تحديات جدية حيث كثيرا ما تكون أجنداتها محلاّ للتوجيه من قبل الممولين الدوليين كما تواجه القمع من قبل الدولة الصينية. العديد من م غ ح العمالية بالغة الصغر وليس لها إلا موارد محدودة لتنظيم العمال بل إنها كثيرا ما تجد نفسها معزولة الواحدة منها عن الأخرى بفعل الاختلافات بين الممولين أوبسبب التباينات الإيديولوجية. كما أن للبعض منها اهتمامات تنظيمية ضيقة حيث يمكن لواحدة منها إن أنخرطت في إضراب أن تبعد واحدة أخرى، وكثيرا ما تعقد هذه القضايا التنظيمية ما يفترض الملاحظون الخارجيون أنه استراتيجية «مجتمع مدني» منسجمة.

باعتبار وعيها بكفاءة م غ ح العمالية في دعم العمال بدأت النقابات الصينية في الانتقال نحو مناطق طويلا ما اعتبرت ذات صلة بالم غ ح، وعلى ذلك يتزايد ما توفره النقابات من مساعدة قانونية، ودعم نفسي، وإغاثة للفقراء ومنح دراسية لاستكمال الدراسة الثانوية، وتدريب مهني وتخفيض في معاليم الحصول على شهائد مهنية وتدريب على تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية. بموارد أكثر وقدرة أكبر على النفاذ يمكن للنقابات أن تنجز أكثر بكثير مما تنجزه م غ ح الصغيرة. وتولي بعض النقابات عناية أكبر بتعبئة العمال في الورشات وصولا حتى إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية واعدة بأن تكون محل محاسبة من قبل الأعضاء الذين تمثل مصالحهم.

ولكن برامج المنح لدى النقابات وسياساتها الإصلاحية لم تبلغا بعد غالب أقسام المصانع. للنقابات الصينية سبع مستويات إدارية هي المركز والإقليم والبلدية والمقاطعة والشارع والجماعة والمصنع. لا يعمل من النقابيين إلا الناشطون على مستوى المصنع وفي كل المستويات الأخرى يكون إطارات النقابة مسؤولين منتدبين لدى الحزب. ولئن كان للنقابات بنية إدارية عمودية فليس بإمكان نقابات المستويات الأعلى إِمْرَةُ المستويات الأدنى لأن المسؤولين النقابيين في كل مستوى يُعيّنون من قبل لجنة الحزب المناسبة لا من قبل النقابة الأعلى مستوى، وتلك هي البنية السياسية الصينية المعتادة التي توصف أحيانا بأنها شبيهة بقسمة لعبة «انصب الفخ وسُدّ الطريق» (trap-and-block : لعبة أمريكية يتواجه فيها فريقان من ١١ لاعبا لكليهما ويحاول كل واحد منهما أن يمنع تقدم الفريق المنافس على أقسام الملعب المتتالية من خلال قطع تمرير الكرة ومنع تجاوز الحواجز المرسومة بخطوط على الأرضية- المترجم).

يبدو المشكل بالغ الوضح عندما تتدخل النقابات وم غ ح في إضرابات العمال. في شهر حزيران جوان الماضي دخل العمال في إضراب على أثر فشل شركة عروض فرجوية معادة البناء في إقليم غوانغدونغ في التوصل إلى اتفاق مع عمالها حول الأجور والمنح. ساعدت م غ ح مستقلة العمال على التنظم وأرشدتهم إلى كيفية التعامل مع المشغّل ومع البوليس ورَدًّا على ذلك اتخذت النقابة البلدية خطوة غير معهودة حيث أرسلت مسؤولين إلى المنطقة لتطلب من نقابة المقاطعة أن تساند العمال المضربين.

ولكن لا نقابة المقاطعة ولا الوكالات الحكومية اتبعت اقتراح النقابات البلدية وبدلا عن ذلك، وبنصيحة من القائد الحزبي في المقاطعة، سمح للمشغل بأن يطرد المضربين وللشرطة بأن توقف ممثلي العمال أملا في قمع الإضراب وهو ما نجحوا فيها وإن بمقابل ثمن باهض. وعندما عمد عامل مطرود إلى الانتحار قفزا من أعلى مبنى المصنع مارست التقارير الإعلامية التي أعقبت الحادثة ضغطا كبيرا على الحكومة المحلية ولجنة الحزب. ونقدت النقابة البلدية بغضب نقابة المقاطعة والمسؤولين الحكوميين ولكن الأمر انتهى عند هذا الحد إذ ما من آليات بين أيدي النقابة البلدية حتى تحاسب نقابة المقاطعة.

استجابة لحركة العمال الجماعية تعمد كلا م غ ح العمالية والنقابة إلى التغير. خلال العشرية الأخيرة تولت م غ ح العمالية إلى بناء شبكة عمالية ودمجت مواردها كما يتزايد تنسيقها لجهودها في تنظيم الاحتجاجات العمالية. في تحول مثير للاهتمام بعثت نقابة بلدية شانزان خلال العام الماضي منطقة تجريبية قاطعة بذلك مع بنيتها التنظيمية القديمة حيث انتدبت منظمين محترفين باحثة عن نوع جديد من طرق تنظيم العمال راسمة طريقا بين الغضب الشعبي والمحافظة البيروقراطية.

أيمكن بمثل هذا التفاعل بين النقابات والدولة والمشغلين وم غ ح العمالية والعمال أن ينبثق شكل جديد للعمل النقابي الصناعي في الصين، يكون مختلفا عما يوجد في بلدان صناعية أخرى؟ في الوقت الذي ينزع فيه النشطاء الحركيون العماليون الكونيون إلى تجاهل الدور المحتمل للدولة في العلاقات العمالية يبدو أن الصين تعطي مثال دولة ومجتمع لا يزالان يضطلعان بدور مركزي في تطوير حياة المواطنين في عملهم.

توجه كل المراسلات إلى الكاتب على العنوان <llin@ssc.wisc.edu>

> صياغة برنامج قوي للعلم الاجتماعي على مستوى عالمي

بقلم إيركومنت شيليك (Ercüment Çelik)، جامعة فريبورغ، ألمانيا، وعضو مكتبي لجنتي البحث في ج د ع اج حول الحركات العمالية (ل ب ٤٤)، و الحركات الاجتماعية والفعل الجماعي والتغير الاجتماعي (ل ب ٤٨)

أعضاء من برنامج الدراسات العالمي في جامعة جواهرلال نيهروا،نيو ديلهي.
الصورة ل اركومينت سيليك.

على امتداد العشريتين الماضيتين كان ابتداع علم اجتماعي غير هيمني على مستوى عالمي مشغلا رئيسا للعلماء الاجتماعيين في الجنوب كما في الشمال. وقد تولد عن النقد الموجه إلى المركزية الاوروبية وانبثاق نظرية اجتماعية من الجنوب الكوني مناقشات متحمسة حول ضرورة، وكذا فرص، التعلم من الأطراف- الجنوب وكذا من خلال التعلم الثنائي على مستوى عالمي والحوار بين الإلتزامين الاحترافي والعمومي للعلماء الاجتماعيين.

ما الضوء التي يمكن أن تلقيه تجربة برنامج الدراسات الكونية (ب د ك) ذي الثلاثين سنة على هذه المحاورات؟ ب د ك برنامج ماستر يدوم سنتين تديره بالاشتراك جامعة فريبورغ في ألمانيا وجامعة كوازولو- ناتال ثم جامعة كيب تاون، بجنوب أفريقيا، الكلية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية بالأرجنتين وجامعة جواهر لال نهرو بالهند وجامعة شولا لونغكورن بتايلندا. يشمل برنامج الماستر علم الاجتماع والعلوم السياسية والإناسة والدراسات العمالية والعلاقات الدولية والجغرافيا. منذ سنة ٢٠٠٢ التحق بب د ك أكثر من ٣٠٠ طالب من ٦٠ دولة درس كل واحد منهم في ثلاثة من الجامعات المساهمة.

من خلال هذا البرنامج الدولي ومتداخل الاختصاصات ومتفاعل الثقافات يجرب الطلاب تقاليد جامعية وسيرورات تعلمية وتعليمية مختلفة، ويكتشفون المجتمعات التي فيها يعيشون خلال دراستهم كما يعيدون اكتشاف مجتمعاتهم. المنتوج النهائي

<<

شهادة ماستر عالية القيمة فردية وتجارب حياة ذات غنم فردي لا تضاهى بما في ذلك، وفوق كل ذلك، مجموعة من القيم التي تشكل أساس العلم الاجتماعي الكوني. تمكّن تجربة ب د ك الطلاب من فهم حقيقة «الكوسموبوليتانية» حيث تهب لهم بيئة التفاعل الثقافي إمكانية العيش في أماكن وظروف مختلفة عن تلك التي خبروها. من خلال هذه اللقاءات، يطوّر الطلاب قدرات جديدة على الفهم والتسامح والاعتراف بالآخرين. من دون قصد، صار ب د ك أرضية على أساسها يطوّر المشاركون ويدعّمون ما يسميه آري سيتاس (Ari Sitas) «إيتيقا المصالحة» (ethic of reconciliation)، وأفكارا عن التطوع والتعاون والتبادلية والاحترام.

تتطلب ممارسة علم الاجتماع على مستوى عالمي قدرة على التفاعل الثقافي لا من جانب الطلاب فحسب بل أيضا من جانب الجامعيين والإداريين الذين عليهم أن يكونوا حساسين تجاه احتياجات طلاب من بلدان وأطر ثقافية وثقافية مختلفة. الجاهزية لمساعدة هؤلاء الطلاب واحدة من مظاهر تطوير مثل هذا العلم الاجتماعي على مستوى عالمي والذي يشجع المشاركين على رؤية الطلاب لا باعتبارهم عبئًا بل إمكانا. يجند ب د ك «جمهورا كونيا» معتبرا من مواطنين «كونيين» مترابطين وواثقين وملتزمين اجتماعيا ومتفاعلين ثقافيا لهم القدرة على تشكيل مجتمعاتنا المترابطة كونيا.

من الواجب أن يكون التعلم المتبادل غير الهيمين مظهرا جوهريا في أي برنامج مماثل. يمكن للمرء أن يتخيل أن ب د ك بشركائه في قارات أربع لكل واحد منهم تقاليده ونظمه المعرفية الخاصة من أوروبا ومن الجنوب الكوني إطار مثالي للاعتراف بنظام معرفة مترابط كونيا وتطبيقه. يشير راويوين كونيل (Raewyn Connell) إلى أن برامج التخرج في الميتروبول مكرهة على احترام المعايير المهنية للعلم الميتروبولي وأن الانتقال إلى برنامج دراسي إدماجي كونيا يمثل تحديا بالنسبة إليهم. وبالفعل واجه ب د ك في جامعة فريبورغ هذا التحدي خلال العشرية الأخيرة. ولم يمنع ذلك، وعلى الرغم من كل الإكراهات الدراسية والمؤسسية، الجامعيين من أن يعبّدوا الطريق نحو خلق قراء أكثر اندماجا من خلال دروس ومحاضرات جديدة من قبيل «الجدل الحداثي وتحديات المركزية الأوروبية»، «علماء الاجتماع بوصفهم مثقفين عموميين: منظور جنوبي»، «الاستعارة، المجاز والحكاية الرامزة في علم الاجتماع الكوني». وكانت استجابة الطلاب إيجابية، إذ بيّنت التحارير النقدية وعلى الأخص منها تلك التي كتبها طلبة من أمريكا الشمالية ومن ألمانيا الكيفية التي بها كانت دراساتهم لما قبل التخرج واقعة تحت هيمنة المعرفة المركزية الأمريكية- الأوروبية ومدى ضعف ما كان عليه وعيهم بذلك.

تمثل ديناميات ب د ك في بناء حوار بين العمل الاكاديمي الاحترافي والالتزام العمومي مساهمة في ما نسميه الآن «علم اجتماع عمومي». عندما نعود إلى تاريخ ب د ك نجد أن الطلبة خلال دراستهم في الجامعات الشريكة في بلدان مختلفة محل تشجيع على القيام بالعمل الميداني المرتبط على الأغلب بعمق مشاكل تلك المجتمعات. دورات التدريب التي كانوا مطالبين بها مكنتهم من المشاركة في أعمال حقيقية وكذا في حياة الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الجماعات والنقابات وكذا في المؤسسات الاكاديمية والحكومية. بعبارات مايكل بورواي «حافظوا على صلتهم بالمجتمع المدني»، وصار الطلاب مشاركين عضويين في ب دك سواء أكانوا من علماء الاجتماع أم لم يكونوا. في أغلب الحالات تمكنوا من تطوير التزاماتهم «العمومية» هذه ضمن أعمالهم الاكاديمية وتحاليلهم العلمية في مذكرات بحوثهم للماستر. يوفر ب د ك أرضية لوصل علم الاجتماع العمومي والمدني والنقدي والمهني وعلى الأخص في توليد حوار بين علم الاجتماع المهني وعلم الاجتماع العمومي.

واحدة من أهم إكراهات ب د ك هو أجندا السوق التي تشكل الأنظمة الجامعية في كل أرجاء العالم، وإحدى القضايا الأساس هي تطوير ظروف العمل الهشة لفائدة الفريق الاكاديمي التي أثرت سلبا في استقرار البرنامج. في ألمانيا بوجه خاص ليس للمدرّسين والإداريين من المستوى الوسيط أمان مهني ولسوف يغادر أغلبهم البرنامج يوما ما رغم التزامهم برؤية ب د ك.

مشغل آخر هو ميزان القوى غير المتوازن بين الجامعات الشريكة، حيث كثيرا من ينظر بوعي أو بدونه إلى جامعة فريبورغ على أنها تتخذ دورا مهيمنا في الشراكة؛ لذا نتوقع في المستقبل أن تؤكد الجامعات الشريكة على دور متساو في رسم البرنامج. والحقيقة أن بنية مساواتية حيوية بالنسبة إلى نجاح برنامج الدراسات الكونية والبرامج المماثلة.

ولكن وعلى الرغم من كل التحديات توفر تجربة ب د ك إسهاما قيما في تطوير علم اجتماعي على مستوى عالمي يشجع على التعلم من الأطراف، وعلى ممارسة التفاهم المتبادل وعلى افتتاح أرضية اكاديمية يمكن فيها للخيال السوسيولوجي أن يتزاوج مع الخيال السياسي.

توجه كل المراسلات إلى الكاتب على العنوان <ercumentcelik@gmail.com>

المهن من منظور دولي: فتح صندوق الاسرار[1]

بقلم إيللن كوهلمان (Ellen Kuhlmann)، معهد كارولينسكا، السويد، توبا آغارتان (Tuba Agartan)، معهد بروفيدانس، الولايات المتحدة الأمريكية، ديبي بونان (Debby Bonnin)، جامعة بريتوريا، جنوب افريقيا، خافيير بابلو هيرمو (Javier Pablo Hermo) جامعة بووينس ايروس، الأرجنتين، إيلينا إيارسكايا سميرنوفا (Elena Iarskaia-Smirnova)، المعهد العالي للعلوم الاقتصادية بموسكو، روسيا، مونيكا لينغاور (Monika Lengauer)، جامعة دورتموند التقنية، ألمانيا، شاون روغمان (Shaun Ruggunan)، جامعة كوازولو- ناتال، جنوب أفريقيا، وفيرندرا ب. سينغ (Virendra P. Singh)، جامعة اللّه آباد، الهند. كل الكتاب أعضاء في لجنة البحث في ج د ع اج حول المهن (ل ب ٥٢)

وسّعت العولمة توسيعا هائلا من نطاق المهن ومن ممارستها وعلى الأخص ضمن الاقتصاديات الصاعدة. خلقت أسواق بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (ب ر ه ص وج أ المعروفة بالبريكس BRICS) وبعض دول المدخول الوسيط سريعة التطور طلبا جديدا على الخبرة والخدمات المهنية في كلا القطاعين العمومي والخاص وإن كانت الانعطافة النيوليبرالية في العالم الغربي قد وضعت مبادئ دولة الرعاية محل سؤال وزادت السياسات التقشفية من التقليص من التمويل العمومي للخدمات المهنية.

تمنح هذه التطورات فرصا لا تضاهى للبحث «الفوري» في المهن المتغيرة في سياقات اجتماعية مختلفة، وفي ذات الوقت يتطلب النظر إلى المهن من خلال عدسة كونية تفكيرا نقديا حول مفهومي المهن والمهنية، وهما المفهومان اللذان وُضِعا على أساس ظروف دول الرعاية الغربية خلال القرن العشرين.

على الرغم من كون الدولة احتلت موقعا مركزيا في المناقشات حول المهن فإن علماء الاجتماع نادرا ما يفكرون في السياقات الجيو- سياسية والثقافية التي تنبني عليها مفاهيم من قبيل «الدولة» و«المواطنة». تولي البحوث الأخيرة انتباها أكبر للعولمة وللحوكمة العابرة للقوميات مؤكدة على المقارنات الدولية ولكن العديد من المناقشات حول المهن لا تزال تنظر بصفة أولوية إلى البلدان الغربية مانحة القليل من الاهتمام إلى الجنوب الكوني والبلدان الشرقية.

نحن نسعى إلى قلب المقاربات الموجودة رأسا على عقب مركزين على البحوث التي أنجزها كتاب مختلفون من جنوب أفريقيا والهند والأرجنتين وروسيا وتركيا والبلدان العربية. ولئن كنا تفتقر إلى «وحدة مرجعية» مشتركة حول «مهن دولة الرعاية» فإننا نضع الأمثلة التالية بوصفها ومضات سريعة تشير إلى التطور المهني مستخدمين العلاقة بين الدول والمهن موضوعة مُوحِّدة.

في البلدان العربية، كثيرا ما توصف «المهنية» على أنها مفهوم كوني وهدف. يناقش المهنيون العرب (مثل الأساتذة الجامعيين) القيم بعبارات مماثلة على نحو مذهل لمقاربات السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ الوظيفية التي كانت تركز على سمات من قبيل النزاهة والسرّية والثقة وكذا على المسؤولية الاجتماعية والموضوعية والعمل المعتمد على المعرفة. في ذات الوقت كانت السمات الأساس في الوظيفية الغربية مثل تنظيم الجمعيات المهنية والعمل على أهداف مثل الرقابة والاحتكار غائبة بما يبيّن أن المقاربات الكونية الوظيفية يمكن أن تستخدم استراتيجيا من أجل بناء حقل مهني، ولكن المهن تبقى مفتقرة إلى أساس متين في القرينة العلمية أو لا تكون لها آليات ناضجة للرقابة العمومية ودعم الدولة.

في تركيا كما في روسيا حدت الدول المركزية من نطاق المجموعات المهنية وكذا من فكرة المهنية. وعليه أعادت التغيرات السياسية في كلا البلدين تشكيل العلاقات بين الدولة والمهن وإن بطرق مختلفة. بوصفها بلدا ذا مدخول وسيط زاد منطق السوق الصاعد في تركيا بالتوازي مع تصاعد الاستهلاكية من الطلب على خدمات القطاع العمومي، وفي نفس الوقت حاولت السياسات المتأتية من نمط التصرف العمومي الجديد أن تسيطر على المهن. ففي قطاع الصحة مثلا تتضح بجلاء المزاوجة بين استراتيجيات مختلفة. فقد زادت سياسات التصرف الجديدة من الرقابة على الأطباء ولكنها خلقت أيضا حدودا جديدة بين المهن الطبية والدولة حيث أدرجت الحكومة مواقع تصرّف جيّدة لفائدة الأطباء فيما تُدخل المهنة الطبية المزيد من مواد التصرف في التعليم الطبي.

في روسيا و خلال السنوات ١٩٩٠، كانت ثمة تحولات هامة في المهن. فقد انبثقت على سبيل المثال مهنة جديدة في العمل الاجتماعي مزاوجة بين نظام قيم قديمة ونظام قيم جديدة من أجل خلق حقل مهني ذي أنظمة تدريب خاصة. وفيما حدت سياسات التأجير المنخفض الحكومية والثقافة الجندرية للعمل الاجتماعي من التطور المهني دفعت السياسات الاجتماعية المتجهة نحو السوق بالتمهين أشواطا أكبر حيث صار أعوان العمل الاجتماعي مطلوبين لتوفير ما يستجيب لمطالب النفاذ إلى الحقوق الاجتماعية. تبعا لذلك، يشهد العمل الاجتماعي تزايدا في الاندماج ضمن القطاع العمومي فيما يستفيد من توسع السوق، وفي الآن نفسه يفتقر أعوان العمل الاجتماعي إلى القدرة على تحديد هويتهم أو موقعهم في سياسات ترتيب السوق الجديدة وهي الترتيبات التي يمكن كذلك أن تغيّر من علاقتهم بزبائنهم.

تشهد كل من الهند وجنوب أفريقيا نموا اقتصاديا وقوة كونية صاعدة وكلا البلدان ركّزا ترتيبات حوكمة أكثر تعددية. يتشكل تطور المهن من خلال العولمة والتاريخ الاستعماري سواء بسواء وفي كلا البلدين قاد نمط دولة الرعاية الليبرالي الأنكلوسكسوني نحو مهن ذات حوكمة ذاتية قوية بما في ذلك الرقابة على النفاذ إلى المهنة.

في الهند تمثل المهنة القانونية محلا مركزيا لفعل قوى عولمية كبرى وكذا للتقنين الوطني الذي حد من تنافسية السوق في ما بين الشركات القانونية وقلص من نفاذ المحامين الأجانب. طورت كلا الشركات القانونية الهندية والأجنبية استراتيجيات سوق للتوسع من خلال أشكال جديدة من التعاون بين الشركات، والهند الآن بصدد التحول إلى وجهة رئيسة للأعمال القانونية غير المقيمة، تلك الاستراتيجية المألوفة منذ زمن في قطاعي تكنولوجيات الاتصال والنشر. وقد خلقت مثل هذه التغيرات قسما مهنيا نخبويا صغيرا فيما نسفت مكانة أعوان الأعمال القانونية الذين لا يكون بمقدورهم التنافس في سوق معولمة. في القطاع النخبوي تدخلات الدولة من أجل إعادة تنظيم المهن محدودة القوة بفعل نفوذ سياسات الشركات العولمية.

في جنوب أفريقيا، تزامن النمو الاقتصادي السريع مع التمهين العمومي والإدماج في القطاع العمومي، واشتملت سياسات ما بعد الميز العنصري على طلب قوي على تطوّر مهني أكثر إدماجا، وإن بقيت المهن مبنية على نماذج جندرية وعرقية وإثنية غير متساوية. هاهنا كان المهنيون قادرين على تعبئة إمكانيات حوكمة ذاتية ضخمة منفصلة عن الدولة بحيث حافظوا على احتكار المواقع من خلال الرقابة على النفاذ إلى الحقول المهنية. وهكذا، رسخت التغيرات الناتجة عن إعادة التنضيد وإضفاء صبغة السوق وسياسات التصرف مظاهر اللامساواة الجندرية والعرقية على الرغم من غياب دعم (رسمي) قانوني من الدولة وعلى الرغم من المتطلبات القانونية الجيدة التي وضعت لدفع الاندماج. وقد تمثل جهود الدولة الأخيرة في تقنين المهن، وهو جزء من أجندا الدولة التغييرية، تحديا للاحتكارات المهنية طويلة المدى وتفتح الباب للمجموعات الاجتماعية التي كانت سابقا محل إقصاء.

أخيرا، وفّر اقتصاد الأرجنتين المتنامي هو أيضا خدمات اجتماعية متسعة مع حوكمة متزايدة التعدد. هاهنا شكلت الترابطات الراسخة تاريخيا (وعلى الأخص مع البلدان اللاتينية) مهنية القطاع العمومي بما في ذلك الخيارات الجديدة العابرة للقوميات المطروحة في التعليم العالي وعلى الأخص منه التعليم المهني ودراسات ما بعد التخرج. تجاوبت المجموعات المهنية مع الأسواق العابرة للقوميات من خلال بعث مزدوج لفرص بناء المسارات المهنية أمام الأفراد ولسيرورات إنتاج المعرفة والإشهاد المهاري. ويبرز هذا المثال كيف يمكن للعولمة والظواهر العابرة للقوميات أن تعزّز دور المهن بوصفها عامل تغيير وفاعلا سياسيا لا على المستوى القومي فحسب بل ربما على المستوى الدولي.

تهم الحالة التي ندرس طيفا من الحقول المهنية تمتد من التعليم العالي إلى الطب مرورا بالقانون والإعلام والعمل الاجتماعي. وعلى الرغم من تفرد كل قصة بخصوصياتها، ومن كونها لا تزال كلها جارية، فإن كل واحدة منها ستساهم في ما لا يزال يرتسم من أفق كوني لتغيّر المهن.

توجه كل المراسلات على العنوان التالي <ellen.kuhmann@ki.se>

[1] هذه مساهمة من لجنة البحث في ج د ع اج حول المهن (ل ب ٥٢). لمزيد من التفاصيل حول حالات البلدان وحول الكتاب يراجع http://www.isa-sociology.org/pdfs/rc52_professions_in_world_perspective.pdf.

> شكرا ناتشو

بقلم إيزابيلا بارلينسكا (Izabela Barlinska)، السكريتيرة التنفيذية للج د ع اج، مدريس، إسبانيا

جوزي اجناسو،المعروف ب»ناشو» لدى الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع.

في كانون الثاني- جانفي من سنة ١٩٨٧ سافرت حاوية بها ملفات ج د ع اج من أمستردام إلى مدريد وبدأت سكرتارية الجمعية حياة جديدة. بعد مدة وجيزة من تفريغ الحاوية واستقرارنا بدأت التحضيرات للمؤتمر السوسيولوجي العالمي الثاني عشر للج د ع اج في مدريد، وفي تلك الأيام كان للجمعية حوالي ألفي عضو (مقابل ٦ آلاف اليوم) وتمت كتابة برنامج المؤتمر بآلات كاتبة عادية وكان الفاكس أحدث ما استعملنا من وسائل الاتصال.

كانت تلك هي الأثناء التي التحق فيها خوسي إغناسيو ريغويرا، المعروف لدينا كلنا باسم ناتشو، بفريق السكرتارية وقد ظل يعمل معنا مُنذ ذلك الوقت لما يقارب ٣٠ سنة. لقد قرر الآن أن يتمتع بتقاعده. وعلى امتداد هذه العقود الثلاثة طور ناتشو قاعدة بيانات للأعضاء وعندما انطلقت حقبة الإنترنت صار أول مدير لشبكة الج د ع اج. شكرا ناتشو لكل ما بذلته من جهد لتيسير تقدم ج د ع اج من جمعية تدار شؤونها محليا نحو اكتساب بنيتها الدولية الحديثة.